

التغيرات الاجتماعية وعلاقتها بأنماط الجريمة بعد ثورة 25 يناير
دراسة تطبيقية على بعض الفئات الاجتماعية

Social changes and their relationship to patterns of crime after the
revolution of January 25

Applied study on some social categories

Mail: hanansalem83@yahoo.com

د/ حنان سالم، جامعة عين شمس، القاهرة

تاريخ القبول: 12 / 6 / 2018

تاريخ الاستلام : 3 / 5 / 2018

الملخص:

تهدف الدراسة الراهنة إلى التعرف على حجم معدلات الجريمة وتنوع أنماطها بعد ثورة 25 يناير، والكشف عن أسباب انتشار أنماط معينة، ووضع آليات للحد من انتشار الجريمة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمسح الاجتماعي بالعينة، وأجريت على عينة متنوعة من الشرائح الاجتماعية وصل عددها 150 مفردة، تم اختيارها بطريقة عمدية، واستخدم دليل المقابلة المفتوحة، وولجت البيانات بطريقتين كمية وكيفية.

الكلمات المفتاحية: التغير؛ التغير الاجتماعي؛ الجريمة؛ الفئات الاجتماعية

Abstract:

The current study aims to identifying the size of the crime rates and diversity of patterns beyond the January 25 revolution, identifying the causes of the spread of certain patterns, and establishing mechanisms to limit the spread of crime. The study was based on a descriptive approach and social survey in the sample, the study was done on a sample of social categories that were chosen by a deliberate method.

Keywords: change; social change; crime; social groups

تمهيد:

شهد المجتمع المصرى مجموعة من التغيرات الاجتماعية عقب ثورة الخامس والعشرين من يناير عام 2011 وخلقت هذه التغيرات مناخاً خصباً لتنامى السلوك العنيف بصفه عامة، والسلوك الإجرامى بصفة خاصة، وظهرت أنماط من الجرائم لم يكن يعهدها المجتمع المصرى.

وأصبح الحديث عن الجرائم عادة شبه يومية ، فمن اغتصاب أطفال إلى زنا محارم ، وتشجيع للزوجات على ممارسة الدعارة، فقد تم ضبط عدة تنظيمات لتبادل الزوجات، وغيرها من الممارسات العديدة والغريبة على المجتمع المصرى ، والتي تؤكد جميعها على تدهور أخلاقيات وسلوكيات المجتمع اجتماعياً، وأن ثمة تغيرات نوعية حدثت فى ثوابت القيم والأخلاق لدى الشخصية المصرية⁽¹⁾، خلقت حالة من التفكك الاجتماعى، انعكست على الأفراد فى شكل انحرافات سلوكية، أدت إلى ارتكاب الجريمة⁽²⁾، لأن فقدان تأثير القواعد والقوانين المجتمعية على الفرد المرتبط بحالة التفكك الاجتماعى يدفع بعض الأفراد ممن لديهم استعداد داخلى ودوافع كامنة إلى ارتكاب الجريمة بمختلف أنواعها⁽³⁾. وقد أكدت إحصاءات رسمية صادرة عن وزارة الداخلية أن فترة ما بعد الثورة قد شهدت وجود أكثر من 92 ألف بلطجى ومسجل خطر، ارتكبوا جرائم قتل واغتصاب وخطف⁽⁴⁾. ومن المؤكد أن العدد الحقيقى أكبر بكثير مما ذكره التقرير الرسمى لأن ثمة جرائم ترتكب ولم يستدل على مرتكبيها، ومن ثم تدخل ضمن الجرائم المظلمة .

وقد ذكر تقرير عام 2016 الصادر عن موسوعة قاعدة البيانات "نامبيو" أن مصر جاءت فى المركز الثالث عربياً فى ترتيب مؤشر الجريمة، بعد ليبيا والجزائر، حيث تنوعت الجرائم ما بين قتل وسرقة واغتصاب، والتجارة فى الأعضاء البشرية⁽⁵⁾. وبالرغم من أن موقع مصر ابتعد قليلاً فى عام 2017 على نفس المؤشر حيث جاءت فى المرتبة الخامسة ، بعد أن كانت فى المرتبة الثالثة عام 2016، إلا أنها مازالت ضمن مجموعة الدول الأكثر ارتكاباً للسلوك الإجرامى⁽⁶⁾.

وفى ضوء ما سبق يُعد موضوع البحث جدير بالاهتمام لرصد الأنماط الإجرامية الأكثر انتشاراً بعد الثورة وفهم خصوصية السياق البنائى الذى ساهم فى إنتاجها.

I. مشكلة البحث:

أرتفع معدل الجريمة بشكل ملحوظ عقب ثورة 25 يناير، وبالتحديد عقب أحداث 28 يناير، حيث تم اقتحام 35% من الأقسام والمراكز على مستوى الجمهورية والاستيلاء على الآلاف من أسلحة الشرطة، سواء الأميرية وهي الخاصة بتسليح الشرطة، أو الأسلحة المضبوطة في مخازن وزارة الداخلية، وواكب هذه الأحداث ثورة ليبيا، والاضطرابات السياسية والعسكرية، ونزوح أعداد كبيرة للأسلحة وتحويلها من خلال الصحراء الغربية، التي يصعب تأمينها، كما أن هروب أكثر من 23 ألف مسجون من عتاة المجرمين، وإخلاء سبيل الآلاف من المعتقلين جنائياً وسياسياً، كل ذلك صب في الشارع المصري، وكان دافعاً لكل العناصر الإجرامية الكامنة، أو التي كانت متواجدة على الساحة في أن تمارس نشاطها الإجرامي بالشارع المصري، مع وجود ورش تصنيع الأسلحة التي توفر الأسلحة لمرتكبي الجرائم بأسعار زهيدة⁽⁷⁾.

وقد أشار التقرير السنوي لمؤشر الجريمة العالمي الصادر عام 2016 الذي يقيس معدل الجريمة بصورة نصف سنوية لـ 117 دولة بمقياس يتراوح من صفر إلى 100 إلى احتلال مصر المركز الثالث في الدول الأعلى في مستويات الجريمة في الشرق الأوسط. وقد أوضح التقرير أن المراكز الخمسة الأولى في الدول الأعلى في مستويات الجريمة في الشرق الأوسط قد آلت إلى ليبيا في المركز الأول بتقييم 57,81، تليها الجزائر في المركز الثاني بتقييم 57,58، ومصر في المركز الثالث بتقييم 56,53، فالصومال في المركز الرابع بتقييم 55,72، ثم سوريا في المركز الخامس بتقييم 54,73. أما على المستوى العالمي فجاءت فنزويلا في مقدمة الجدول، لتعتبر الدولة الأعلى في معدلات الجريمة في العالم حيث حصلت على 84,44 نقطة، واحتلت كوريا الجنوبية المركز الأخير 117 لتصبح أقل دول العالم في معدلات الجريمة بتقييم 14,31، وتليها كأقل الدول عرضة للجرائم سنغافورة في المركز قبل الأخير، ثم اليابان وهونج كونج وتايوان⁽⁸⁾.

وإذا انتقلنا من المؤشر العالمي لتقدير حجم الجريمة إلى المؤشر المحلي المتعلق بالمجتمع المصري، نجد أن ثمة اتفاق بين ما ورد عالمياً وما هو مسجل رسمياً على المستوى الداخلي. فقد كشف تقرير صادر عن مصلحة الأمن العام عام 2013 عن ارتفاع معدلات الجرائم بعد الثورة بشكل عام، وتضاعف حوادث الجنايات بشكل خاص حيث سجلت 5814 بعد الثورة، وكانت قبلها تسجل 2778، وتضاعفت حوادث الجناح حيث سجلت 40222 بعد الثورة، وكانت قبلها 20695. وأشار

التقرير إلى ارتفاع معدل السرقة بالإكراه عام 2012 إلى 2611 جريمة، مقارنة ب 107 جريمة عام 2011، وارتفعت جرائم القتل العمد لتسجل 1885 عام 2012، مقارنة ب 774 عام 2011، والخطف 258 عام 2012 مقارنة ب 107 عام 2011⁽⁹⁾.

والجدير بالذكر أن ارتفاع معدل الجرائم بعد الثورة قد أسهم في الضغط الشديد على القضاء، مما أدى إلى انخفاض معدل الفصل في القضايا المنظورة أمام المحاكم، ومن ثم تكون انطباع لدى العديد من أفراد المجتمع بأن ثمة تباطؤ في إصدار الأحكام، والفصل في المنازعات، وصاروا يطالبون بأهمية وجود عدالة ناجزة، لأن التباطؤ يضعف هيبة القانون، وسلطة الدولة، ويفتح المجال لقانون الغاب، والسعي نحو الحصول على الحقوق بشكل شخصي، حتى ولو كان في ذلك تجاوز للقانون .

ويوضح الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة العدل statistical yearbook justice ذلك على النحو الآتي:

جدول (1) النسبة العامة للفصل في القضايا خلال الفترة من 2008 إلى -2013. ⁽¹⁰⁾

2013	2012	2011	2010	2009	2008	البيان
32,2	42,7	44,3	48,4	48,2	45,6	نسبة الفصل في القضايا المدنية
84,7	81,2	87,8	89,2	90,69	92,4	نسبة الفصل في القضايا الجنائية
34,7	33,3	37,9	40,4	37,8	37,4	نسبة الفصل في قضايا الأحوال الشخصية
63,3	61,9	70,5	69,1	72,2	71,8	النسبة العامة للفصل في جميع القضايا

وقد أسهم ضعف المؤسسة الأمنية إلى جانب تباطؤ الفصل في القضايا إلى تنامي معدلات الجريمة، مع الوضع في الاعتبار أن هذه العوامل ليست الوحيدة في تفشى الجريمة، لكنها عوامل أساسية إلى جانب عوامل أخرى لا تقل أهمية بل قد تشكل خطراً أكبر، لأنها تتعلق بالتحويلات النوعية التي

لحقت بالشخصية المصرية في فترة تاريخية معينة، وكانت انعكاساً لمناخ يتسم بالتشدد، وزيادة حدة العنف، وتراجع ثقافة التسامح، مما أدى إلى ظهور أنماط إجرامية ضد الإنسانية .
وفي ضوء المعطيات السابقة تحددت مشكلة البحث الراهن في: التعرف على طبيعة العلاقة الجدلية التفاعلية بين التغيرات الاجتماعية التي شهدتها المجتمع المصري في أعقاب ثورة 25 يناير وظهور أنماط إجرامية محددة، ورصد الآثار المترتبة عليها، والوصول إلى آليات للحد من الجريمة.

II. أهمية البحث :

تنطلق أهمية موضوع البحث من أهمية المتغيرين الأساسيين وهما التغير الاجتماعي والجريمة، فكلاهما على درجة كبيرة من الأهمية النظرية والتطبيقية.

أ- فمن الناحية النظرية: يسلط موضوع البحث الضوء على نوعية التغيرات البنائية التي حدثت في المجتمع المصري، وشكلت مناعاً خصباً لتنامي معدلات الجريمة وتنوع أنماطها بعد الثورة. كما تكمن الأهمية النظرية للبحث في محاولة الوقوف على أهم المتغيرات العلمية المحددة للجرائم المستحددة، ومحاولة التوصل إلى معارف جديدة تسهم في إثراء النظرية العلمية حول الجريمة والانحراف، ومن ثم محاولة سد الثغرة النظرية المتعلقة بتفسير الجريمة والانحراف.

ب- ومن الناحية التطبيقية: تلقى نتائج الدراسة الميدانية الضوء على أهمية التوافق بين سياسات الدولة، والمطالب الاجتماعية للأفراد، لإزالة حالة الغضب والاحتقان، التي قد تدفع ببعض نحو السلوك العنيف بصفة عامة والسلوك الإجرامي بصفة خاصة. كما تسهم نتائج الدراسة الميدانية في مساعدة المسؤولين في وضع استراتيجية عملية مستندة إلى أدلة علمية للحد من ارتفاع معدلات الجريمة، تنهض على رؤى جديدة للسياسات الاجتماعية والاقتصادية تساعد في القضاء على أسباب الجريمة.

III. أهداف البحث وتساؤلاته:

يهدف البحث الراهن إلى:

- (1) التعرف على حجم معدلات الجريمة بعد ثورة 25 يناير وخصائص متركبيها.
- (2) تحديد الأنماط الإجرامية الأكثر شيوعاً بعد الثورة.
- (3) التعرف على أسباب انتشار تلك الأنماط الإجرامية .

- (4) رصد مظاهر انعكاسات الجريمة على الأمن الاجتماعى.
 - (5) التعرف على أبعاد دور المؤسسة الأمنية فى مواجهة الجريمة.
 - (6) الوصول لآليات منظمة للحد من انتشار الجريمة فى المجتمع المصرى فى الوقت الراهن .
- ولتحقيق هذه الأهداف طرحت الباحثة مجموعة من التساؤلات وسعت إلى الإجابة عليها على النحو الآتى:

1. هل ثمة ارتفاع فى معدلات الجريمة بعد الثورة بصفة عامة ؟
2. ما أكثر الفئات العمرية المتورطة فى الجريمة بعد الثورة ؟
3. هل ثمة علاقة بين النوع وتكرار السلوك الإجرامى بعد الثورة ؟
4. ما الأنماط الإجرامية الأكثر شيوعاً بعد الثورة ؟
5. ما أهم أسباب انتشار تلك الأنماط الإجرامية ؟
6. إلى أى مدى تؤثر الجريمة على الأمن الاجتماعى ؟
7. ما مظاهر انعكاسات الجريمة على الأمن الاجتماعى ؟
8. إلى أى مدى تُعد المؤسسة الأمنية مسؤولة عن الحد من انتشار الجريمة ؟
9. ما الآليات التى يمكن وضعها للحد من انتشار الجريمة ؟

IV. مفاهيم البحث:

إن عملية تحديد المفاهيم والمصطلحات أمر مهم فى البحث العلمى، وهى نقطة الارتكاز التى تسهم فى إجلاء الغموض والتداخل فى الأفكار، إذ أن استخدام المفاهيم والمصطلحات فى الدراسات السوسيوولوجية والأنثروبولوجية يعطى التوضيح للقارئ المختص وغير المختص، بما تنطوى عليه هذه المفاهيم من مضامين⁽¹¹⁾.

وينطوى البحث على مفهومين هما التغير الاجتماعى والجريمة.

1. التغير الاجتماعى social change:

يُعد التغير الاجتماعى واحداً من المفاهيم الأساسية التى حظيت باهتمام علماء الاجتماع ، ومن ثم صار أكثر تدأباً فى التراث السوسيوولوجى بشقيه النظرى والإمبيريقى. وثمة تأكيد على أن التغير الاجتماعى يعد ظاهرة طبيعية تخضع لها نوااميس الكون وشؤون الحياة، من خلال التفاعلات والعلاقات والتبادلات الاجتماعية المستمرة التى تفضى إلى تغيير دائم⁽¹²⁾.

و يشير مفهوم التغير الاجتماعى إلى التحول الذى يطرأ على المجتمع فى فترة تاريخية معينة، ويؤثر فيه تأثيراً جزئياً أو كلياً، ويحدث تغيراً فى الوظائف والأدوار الاجتماعية وكذلك القيم والأعراف. وثمة خصائص أساسية تميز التغير الاجتماعى منها أن التغير ظاهرة عامة قد تصيب قطاعات عريضة فى المجتمع، وتحدث أثراً واضحاً فى شبكة العلاقات الاجتماعية وطبيعة الأدوار، وقد يكون التغير إيجابياً أو سلبياً، أى ينقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل، وقد يكون التغير سلبياً أى بمعنى أنه ينقل المجتمع من حالة إلى حالة أدنى على مستوى النظم والعلاقات والقيم الاجتماعية، وثمة تغير يكون مخطط له، وآخر قد يحدث بشكل فجائى وعشوائى.

وقد صاغ الباحثون فى المجال السوسولوجى العديد من التعريفات لمفهوم التغير الاجتماعى . فقد عرفه "مصطفى الخشاب" بأنه "كل تحول يحدث فى النظم والأنساق والأجهزة سواء البنائية أم الوظيفية خلال مدة زمنية معينة".⁽¹³⁾ و أوضح "إبراهيم مذكور" "أن التغير الاجتماعى يشير إلى أنواع التطور التى تحدث تأثيراً فى النظام الاجتماعى، أى التى تؤثر فى بناء المجتمع ووظائفه"⁽¹⁴⁾ ويعرف "Ginzburg" التغير الاجتماعى بأنه كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعى فى الكل والجزء، وفى شكل النظام الاجتماعى⁽¹⁵⁾، بينما رأى "Mills" أن التغير الاجتماعى هو ذلك التحول الذى يطرأ على الأدوار الاجتماعية التى يقوم بها الأفراد، وكل ما يطرأ على النظم الاجتماعية وقواعد الضبط الاجتماعى التى يتضمنها البناء الاجتماعى فى مدة معينة من الزمن⁽¹⁶⁾ وينظر إلى التغير على أنه التحول الذى يطرأ على النظم الاجتماعية كأبنية ووحدات⁽¹⁷⁾، والتحول الذى يحدث فى وظيفة النظم فى فترة زمنية محددة⁽¹⁸⁾. ويرى "عاطف غيث" أن التغيرات الاجتماعية تأتى على أشكال متعددة، منها التغير فى القيم الاجتماعية، والتى تؤثر بطريقة مباشرة فى مضمون الأدوار الاجتماعية، والتفاعل الاجتماعى، والتغير فى النظام الاجتماعى أى فى المراكز والأدوار الاجتماعية⁽¹⁹⁾.

ويوصف التغير الاجتماعى بأنه عملية اضطرارية ومستمرة للتحويلات أو التعديلات التى تطرأ على أنساق القيم والعلاقات الاجتماعية⁽²⁰⁾. ومن أهم خصائصه النسبية، لأنه يحدث فى كل مجتمع بعمولات وأشكال متباينة، كما أنه مستمر، حيث يمكن اعتباره حافز من حوافز استمرار الحياة الإنسانية وتقدمها، كما يمكن إخضاع التغير للدراسة العلمية من خلال رصد أهم مظاهر التغير فى مجتمع معين فى فترة تاريخية معينة.

وثمة مصدران أساسيان للتغير الاجتماعي هما:

- أ- **المصدر الداخلي:** أن يكون نتيجة لتفاعلات تتم ضمن الواقع الاجتماعي و النسق الاجتماعي، فتعمل على بلورة نوع من الوعي الداعي للتغير، مثل القرارات الإدارية، و التعليم، والمشروعات الكبرى، وكذلك بعض الحركات الداعية للتجديد والإصلاح.
- ب- **المصدر الخارجي:** الذى يأتى من خارج النسق الاجتماعي، نتيجة انفتاح المجتمع واتصاله بغيره من المجتمعات الأخرى، وما ينتج عن ذلك من الإستيرادات والإعلام. أو تدخلات المنظمات الدولية⁽²¹⁾. وإضافة إلى المصدرين السابقين ثمة مصدر ثالث يحدث التغير في المجتمع وهو العامل التكنولوجى. فقد لوحظ أن "الاختراعات والابتكارات والاكتشافات العلمية والتقدم في وسائل الاتصال والنقل كلها ذات أثر في التغير الاجتماعي، إذ تنعكس على الأساليب الفكرية للناس وعلاقاتهم الاجتماعية، وتغير السلوك البشرى⁽²²⁾.
- ج- وقد لعب المصدر الثالث(التكنولوجى) دوراً واضحاً في إحداث التغيرات الاجتماعية في المجتمع المصرى قبل وأثناء وبعد ثورة 25 يناير.

ونستخدم فى البحث الراهن مفهوم التغير الاجتماعي للإشارة إلى: بحمل التحولات التى أعقبت ثورة الخامس والعشرين من يناير، وانعكست على شبكة العلاقات الاجتماعية وأنساق القيم، وكافة النظم التى يتكون منها بناء المجتمع المصرى، وأدت إلى ظهور أنماط سلوكية تتسم بالعنف والخروج على القانون، وثوابت القيم والأخلاق.

(2) الجريمة Crime:

ثمة تعريفات عديدة للجريمة، منها ما هو قانون وما هو اجتماعى ، ومنها ما هو مرتبط بالشكل الخارجى بمعنى ربط الفعل المفترض تجريمه بنصوص القانون، ومنها ما هو مرتبط بالمضمون بمعنى ربط الفعل المفترض تجريمه بحجم الضرر المرتبط به. ومن الملاحظ أن كل التعريفات التى صيغت لمفهوم الجريمة تكمل بعضها البعض .

ومن أبرز تعريفات الجريمة تعريف "رئيس بنهام" الذى يرى أن الجريمة هى الواقعة الضارة بكيان المجتمع وأمنه وسلامته⁽²³⁾، وعرف "محمد الفاضل" الجريمة بأنها كل فعل أو امتناع يصدر عن إنسان مسؤول ويفرض القانون له عقاباً⁽²⁴⁾، ويتفق الفاضل مع كل من "بوقراط" و "سمير نعيم" فقد عرف "بوقراط" الجريمة بأنها الفعل أو الامتناع عن الفعل المنسوب للجاني ومعاقب عليه قانوناً بجزاء جنائى⁽²⁵⁾، وأوضح "سمير

نعيم" أن الجريمة هي ذلك الفعل أو الامتناع عن الفعل الذى نص القانون على تجريمه ووضع العقوبة جزاء على ارتكابه⁽²⁶⁾.

وتعد الجريمة عند علماء النفس حالة نفسية آتمة لدى المجرم انتهك بها سلام المجتمع وأمنه، وهي ممنوعة ومعاقب عليها قانوناً⁽²⁷⁾ وثمة اتفاق على أن القانون يُعد المحك الرئيسى فى تجريم أى فعل، يضاف لذلك اعتقاد المجتمع بأن هذا الفعل ضار بالمصلحة الاجتماعية العامة، وفيه خروج على القانون الوضعى فى مجتمع معين فى فترة تاريخية معينة.

وللجريمة جانبان أولهما داخلى والثانى خارجى، ويتعلق الجانب الداخلى بالحالة النفسية للمجرم وقت ارتكابه الجريمة وانعكاس هذه الحالة على المحيط الخارجى له (سواء الأسرة أو المجتمع). ويتعلق الجانب الخارجى بمجموعة من الأبعاد تتمثل فى أن هناك سلوكاً منحرفاً، ويتناقض هذا السلوك مع أمن ومصلحة المجتمع، ويحرم قانون الدولة فى فترة تاريخية معينة هذا السلوك، ويلتزم المجتمع (مثلاً فى الجهات المختصة) بتطبيق القانون أى معاقبة المجرم. إن الميزة الثابتة للجريمة على حد تعبير "Laghache" هي عدوانية السلوك الإجرامى، ويبدأ هذا السلوك بعزل المجرم نفسه عن جماعته وقيمها، وكثيراً ما يندمج مع جماعة أخرى يشترك معها فى قيمها المخالفة لقيم المجتمع، وفى هذه الحالة لا يعتبر قيمه ومعاييره إجرامية⁽²⁸⁾.

وثمة اتفاق بين العديد من العلماء المهتمين بالجريمة ومنهم "Reckless & Morris" على نسبية الجريمة، فقد أكدوا على أن الجريمة نسبية (بزمان ومكاناً)، وذلك لأن المجتمع هو الذى يقرر متى يكون فعل معين جريمة أو لا، ومن ثم يذهبون إلى أن الجريمة تختلف باختلاف المجتمعات فى فهمها للصواب والخطأ، وذلك بدوره يخضع لتغير واختلاف قيم المجتمعات واتجاهاتها بمرور الزمن⁽²⁹⁾. غير أن نسبية السلوك المدعى لا تقتصر على المجتمعات والثقافات العامة فحسب، بل النسبية تشمل أيضاً الثقافة الواحدة، بمعنى أن السلوك الإجرامى يختلف من ثقافة فرعية Sub culture لأخرى داخل النسق الثقافى العام للمجتمع الواحد.

وتأسيساً على ما سبق نستخدم فى البحث الراهن مفهوم الجريمة للإشارة : إلى كل فعل يشكل انتهاكاً لحق يحميه القانون فى المجتمع المصرى، ويضع القانون عقوبة على مرتكبيه.

خامساً: تفسير الجريمة : قراءة فى التراث النظرى

إن العلاقة بين البحث العلمى والنظرية فى مجال علم الاجتماع علاقة وثيقة جداً، فكلاهما يساهم فى فهم وتفسير الواقع الاجتماعى، وإثراء المعرفة العلمية من خلال العلاقة الجدلية التفاعلية

علاقة التأثير والتأثر المتبادلين بينهما. فالبحث العلمى يربط النظرية بالواقع بصورة تبتعد عن التأمل العقلى المجرد، وعلى الجانب الآخر فإن النظرية تعطى حقائق البحث التى يتم جمعها من الميدان معنى للباحثين متسقاً ومتزابطاً ترابطاً منطقياً. ونظراً لثراء علم الاجتماع بالعديد من النظريات التى تعكس رؤى وتوجهات فكرية متباينة، فإن الباحثين فى مجال علم الاجتماع قد يتفقون فى تحديدهم لمعنى الظاهرة أو المشكلة الاجتماعية محل الدراسة والبحث، ولكنهم يختلفون فى تفسيرها نظراً لاختلاف المدرسة الفكرية التى يتبنّاها كل واحد منهم.

وثمة اتجاهات نظرية عديدة أسهمت فى فهم وتفسير السلوك الإجرامى. وسوف تشير الباحثة لأهم مسلمات كل اتجاه، وتوضيح موقف الدراسة الراهنة من تلك الاتجاهات.

● النظرية البيولوجية:

يرى أنصار النظرية البيولوجية أن السلوك الإجرامى يرد إلى استعداد فطرى للفرد، وأن للوراثة دور مهم فى انحراف الأفراد، فضلاً عن الاضطرابات الوظيفية التى قد تحدث فى جسم الإنسان، وخاصة المخ والجهاز العصبى، واضطراب الغدد الصماء، مما يهيئ الفرد لارتكاب السلوك الإجرامى.

● النظرية السيكلوجية:

يعزو أنصار الاتجاه السيكلوجي السلوك الإجرامى إلى عوامل نفسية، ويقصد بالعامل النفسى أنه من فعل النفس البشرية التى قد تختل بسبب اضطرابات فى المخ، أو أن يكون الفرد مولود بعاهات معينة، أو يكون أصيب بهذه العاهات نتيجة حوادث، وتركت فى نفسه آثاراً سلبية. ويُجمل أنصار المدرسة النفسية عوامل الانحراف فى: الإجرام نتيجة المحاكاة، والإجرام نتيجة الصراع النفسى والحرمان العاطفى، والإجرام نتيجة طاقة غريزية زائدة، والإجرام نتيجة السيكوباتية، والإجرام نتيجة الذهان.

● النظرية الاقتصادية:

ترى النظرية الاقتصادية أن الجريمة وليدة بعض الظروف الاقتصادية، وفى مقدمتها الفقر، والعوز، والبطالة، وسوء الأحوال المادية. وقد استند أنصار هذه المدرسة إلى بعض الإحصائيات التى قام بها عدد من الباحثين لبيان العلاقة بين الفقر والجريمة، كما اعتمدوا على بعض البيانات التى تشير إلى كثرة حوادث الإجرام إبان الازمات. ويعد كلاً من بارمللى

William bongr ووليم parmallee أبرز ممثلي هذا الاتجاه. ويعد بونجر من أبرز العلماء الذين ركزوا جل اهتمامهم على التنظيم الاقتصادي للمجتمع، واعتبر أنه مسؤولاً عن السلوك الإجرامي.

وقد ميز بونجر بين نوعين من الإجرام هما إجرام الحاجة وإجرام الرفاهية، ويشير إجرام الحاجة إلى اقتران السلوك الإجرامي بالأوضاع السيئة كالفاقة، وسوء المسكن، ونقص التعليم، وغياب العدالة الاجتماعية، وعدم تكافؤ الفرص التي تخلق حالة من الحرمان الاقتصادي لدى بعض الأفراد، وتجعلهم عاجزين عن إشباع احتياجاتهم الأساسية، والوقوع في براثن الجريمة. ويشير إجرام الرفاهية إلى أن حياة البذخ والترف قد تغرى بعض الأفراد من ذوى القدرة المالية المرتفعة على إدمان المخدرات أو الإبحار فيها إما للمحاكاة والمتعة أو لتحقيق مزيد من الكسب المادى.

● النظرية الاجتماعية :

يرى أنصار النظرية الاجتماعية أن السلوك الإجرامي ليس سلوكاً فطرياً أو موروثاً، وإنما سلوك مكتسب مثل العديد من السلوكيات الأخرى، التي يمكن أن يكتسبها الفرد نتيجة خبراته الشخصية، وتفاعلاته الاجتماعية مع الآخرين، فضلاً عن تأثير الظروف والعوامل الخارجية المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يوجد الفرد في إطارها. وبالرغم من تنوع وجهات النظر العلمية في إطار التفسير الاجتماعى للجريمة، إلا أن هناك شبه اتفاق بين العلماء في مجال علم الإجرام على أن ثمة مجموعة من العمليات الاجتماعية يتعرض لها الفرد هى المسؤولة عن تشكيل السلوك غير السوى أو السلوك الإجرامى.

وتعتمد معظم التفسيرات السوسولوجية على نظريات التعلم الاجتماعى، التي انطوت على عدد من المفاهيم التي أثارت اهتمام الباحثين في علم الاجتماع ، ومنها المخالطة الفارقة التي تحدث عنها "أدوين سذرلاند"، وأكد من خلالها على مسلمة أساسية مؤداها أن السلوك الإجرامى يتم اكتسابه مثل باقى السلوكيات الأخرى، نتيجة تعرض الفرد أو اتصاله بأفراد يحملون قيماً وثقافة خاصة مبهدة للسلوك المنحرف، وفي نفس الوقت فهى ضد قيم وثقافة المجتمع.

لقد ربط "سيلين" بين الجريمة والصراع الثقافى على اعتبار أن السلوك الإجرامى أو غير الإجرامى للأفراد يمكن أن يرجع إلى المعايير السلوكية التي تعلمها الفرد، ولكن تعلم معايير سلوكية متعارضة يفترض وجود مجتمع تتعارض فيه المعايير السلوكية لأحد الجماعات مع المعايير السلوكية

لجماعة أخرى. وعلى هذا "فإن الصراع الثقى يكون شرطاً ضرورياً لارتفاع معدلات الجريمة، فحين يوجد هذا الصراع الثقافى يصبح هناك مجرمون، لأن اتباع نوع من المعايير الاجتماعية سوف يعنى بالضرورة مخالفة النوع الآخر المتعارض معه، فإذا كانت المعايير التى تخالف هى التى يتضمنها القانون تصبح هذه المخالفة جريمة". (30)

واهتم "دونالد تافت" بتفسير السلوك الإجرامى فى مجتمع معين مقارنة بمجتمع آخر، ويؤكد تافت على أن "الثقافة العامة" للمجتمع قد تسهم فى نشر الجريمة، أو عبارة أخرى تحفز على السلوك الإجرامى من خلال خصائصها التى تُجسد العنف والصراع واتهم العلاقات الأولية بالجماعات والفساد السياسى.

وقد أشار "روبرت ميرتون" إلى حالة "الأنومى" التى سميت بها نظريته، واعتبر أن هذه الحالة مسؤولة عن السلوك الإجرامى، فقد أشار إلى أن كل مجتمع له ثقافة معينة ومجموعة من الأهداف، بالإضافة للوسائل الاجتماعية المشروعة لتحقيق تلك الأهداف، ولكن أفراد المجتمع غير متساويين فى القدرة على تحقيق هذه الأهداف، فالمجتمع يتيح إمكانية تحقيق هذه الأهداف لبعض الناس، ولكن لا يتيحها للبعض الآخر (معظم هذه الفئة من الفقراء والكادحين) الأمر الذى يجعل هذه الفئة تعيش حالة الأنومى وتضطر إلى تحقيق أهدافها وطموحاتها بطرق غير مشروعة.

وأوضح "تارد" أن الفرد يسعى إلى "محاكاة" وتقليد كل نمط من أنماط السلوك الاجتماعى المحيط به، وتخضع الجريمة فى تكوينها لهذا القانون، إذ ينتقل السلوك الإجرامى من الأعلى إلى الأسفل، والتقليد مسؤول عن انتشار الأنماط الثقافية بين أكبر عدد ممكن من الأفراد، وبين أكبر عدد من الجماعات، وفى هذه الحالة يصبح السلوك عرفاً أو عادة اجتماعية شائعة، حتى لو كان هذا السلوك سلوكاً سلبياً، وهذا ينطبق على جرائم القتل التى تحدث بسبب الثأر فى بعض المجتمعات (31).

أما "كوفمان" فيرى أن الانحراف يشكل ظاهرة نسبية غير ثابتة، تخضع طبيعتها إلى الجماعة التى ينتمى إليها الفرد، والتى تحدد قواعد معينة للسلوك، ويرجع القرار للجماعة فى اعتبار بعض الأنماط السلوكية خروج على القواعد التى تضعها، ومن ثم يوصف فاعلها "بوصمة" الخروج على المجتمع، أو الخروج على قواعد الجماعة، ولذلك فإن الانحراف ذاته لا يقوم على نوعية الفعل الذى يسلكه الشخص، بل على النتيجة التى تترتب عليه، أو ما يطلقه الآخرون من صفة على الفاعل حيث يوصم

بوصمة الانحراف، ولذلك فإن الانحراف لا يتحدد بذاته، وإنما بما يراه الآخرون فيه وردود فعلهم إزاءه (32).

والجدير بالذكر أن ثمة علاقة تفاعلية تتكون بين الفرد والجماعة أو المجتمع في هذه الحالة، فحينما يشعر الفرد بالرفض يتنامى لديه شعور بالعداء تجاه مصدر الرفض، وقد ينعن في العدوان، أو في ارتكاب المزيد من الانحراف، وهنا يقوم المجتمع باتخاذ ردود فعل رسمية تؤكد على وصم المنحرف بوصمة الانحراف، ولا يصبح أمام الفرد المنحرف سوى القبول بهذا الوضع المنبوذ، ومحاولة التكيف معه.

وقد أدى تعدد الظاهرة الإجرامية وتداخل العوامل والمتغيرات المسؤولة عن إنتاجها بأصحاب الاتجاه "التكاملي" إلى ضرورة الجمع بين هذه العوامل والمتغيرات، بهدف الوصول إلى فهم دقيق لأبعاد الظاهرة وجوانبها، مما يتيح إمكانية التحكم فيها، ومواجهة الآثار المترتبة عليها.

وتنطلق المدرسة التكاملية في تفسيرها للسلوك الإجرامي من ثلاث نقاط هي :

- الشمولية بمعنى أنها لا تربط الجريمة بالفرد أو الفاعل فقط .
- محاولة الجمع بين مختلف التخصصات التي عاجلت السلوك المنحرف .
- تعدد العوامل في تفسير الجريمة، خاصة وأن العوامل الشخصية للفرد تتفاعل دائماً مع الوضع الاجتماعي الذي توجد فيه (33).

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من أهمية إسهامات علماء الاجتماع الذين سبقت الإشارة إليهم في محاولة فهم السلوك الإجرامي، وإبراز دور المتغيرات الاجتماعية والثقافية التي تلعب دوراً في تعميق السلوك الانحرافي بصفة عامة والسلوك الإجرامي بصفة خاصة، فإن المدقق في هذه النظريات يجد أن ثمة تجاهلاً واضحاً للعوامل البنائية، أو بمعنى أدق الأبعاد الاجتماعية للسلوك الإجرامي، المتعلقة بغياب العدالة الاجتماعية، واتساع الفوارق الطبقية، وتنامي ظاهرة الفقر في مجتمع معين في فترة تاريخية معينة، (عدا إسهامات وليم بونجر)، وهذا ما سوف توضحه الدراسة الراهنة التي تعكس خصوصية المجتمع المصري في فترة تاريخية معينة .

- المتغيرات الاجتماعية وحتمية إنتاج الجريمة: رؤية ماكرو سوسولوجية

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة تغيرات اجتماعية واسعة النطاق على المستويين العالمي والمحلي وقد أسفرت عن العديد من الظواهر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية؛ ومن أهم التغيرات التي شهدتها الساحة العالمية ظهور ماعرف بالثورة المعلوماتية، التي أحدثت تغييراً في المواقف والاتجاهات،

والقيم الإنسانية لدى أفراد المجتمع⁽³⁴⁾، بعد أن تم نقل العديد من القيم والمفاهيم المرغوب فيها، وغير المرغوب فيها من دول المركز إلى دول المحيط⁽³⁵⁾، وقد أدت هذه التغيرات إلى إحداث نقلة نوعية في الثقافة الموروثة للمجتمعات المحيطة، كانت ومازالت تمارس تأثيرها على حياة الأفراد وتشكيل سلوكياتهم.

وشهدت الأسر العربية تراجعاً للسلطة الوالدية في ضبط سلوك الأبناء، بعد أن وقفت الأسرة حائرة بين المحافظة على القيم والتقاليد الموروثة، وبين التصدى للنماذج الثقافية والسلوكية الوافدة، تلك النماذج التي تسعى للقضاء على خصوصية النماذج المحلية، وتطمح إلى صياغة ثقافة كونية.

وشهدت الأسرة العربية أيضاً تراجع القيم الأصيلة، لتحل محلها قيم ذات صبغة نفعية برجماتية، وقد أظهرت العديد من الدراسات التي أجريت على الشباب تفضيلهم لقيم النفعية، وقيم الربح السريع، والكسب، وقيم الاستهلاك، والرصيد البنكي⁽³⁶⁾، ومن ثم تراجعت قيم الترابط، والعمل الجاد، فضلاً عن تراجع قيمة التعليم، وفقدان دوره كمحرك أو كميّار للحراك الاجتماعي الصاعد، بعد أن أصبح الأفراد يقيمون بعضهم البعض على أساس حجم ثرواتهم، وممتلكاتهم، وعليه فنوع الملابس، والسيارة، وقيمة المنزل وتأثيره هي معايير مهمة جداً لكسب مركز محترم في أعين الآخرين⁽³⁷⁾.

وهذا ما أكدته "جلال أمين" أيضاً حينما أشار إلى أن السبب وراء تغير سلوكيات المصريين وتنامي معدلات العنف بصفة عامة هو التقلبات العنيفة والحراك الاجتماعي، وما نتج عنه من صعود شرائح دنيا لتنافس وتتفوق على الطبقات الوسطى والعليا في نمط معيشتها، ومحاولة تقليد الأقل دخلاً للأعلى دخلاً، رغبة منه في الانتماء لطبقة أعلى، فانتشرت الرموز الطبقية كالإصرار على اقتناء سيارة خاصة، أو جهاز موبايل معين لتأكيد الانتماء لطبقة أعلى. وقدمت السينما أنماطاً وشخصيات درامية تستجيب لرغبات الطبقات الجديدة، وصارت أكثر الأفلام نجاحاً هي تلك التي تسخر من القيم الراسخة⁽³⁸⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن الاضطراب الاجتماعي وما يرافقه من تغيرات في نظم الحياة الاجتماعية (وخاصة في سياق عمليات التواصل مع الحضارات الأخرى) غالباً ما يجعل العادات والتقاليد غير قادرة على تلبية الحاجات الأساسية للأفراد، الأمر الذي يجعل البيئة الاجتماعية عاملاً مساعداً في اضطراب الشخصية، وعدم قدرتها على تلبية الحاجات الأساسية، مما يدفعها إلى الانحراف،

وممارسة أنماط سلوكية يعاقب عليها القانون، مثل السرقة وتعاطي المخدرات ، وغيرها من الجرائم التي تحقق تلبية وهمية للحاجات ، والتي سرعان ماتترك أثارها المدمرة في حياة الإنسان⁽³⁹⁾ .

وفي ضوء المعطيات السابقة تطرح الباحثة التساؤل الأتي: هل تُعد حالة عدم الاستقرار التي شهدتها المجتمع المصرى في أعقاب ثورة 25 يناير، وما نتج عنها من تحول في سلوكيات بعض المصريين نحو العنف بصفة عامة، والجريمة بصفة خاصة نتاج لخصوصية تلك المرحلة فحسب ؟ والإجابة عن هذا التساؤل تؤكد أن ما حدث من تغير في نمط الشخصية المصرية، والميل نحو العنف والعنف المجرم على وجه التحديد، لم يكن وليد أحداث الثورة وما تبعها من انفلات آمنى، وانتشار السلاح . . . وغير ذلك من العوامل المباشرة فقط. إن التوترا الذى حدث في الشارع المصرى بعد ثورة يناير، وتم استغلاله من جانب البعض يُعد نتيجة لعدة عوامل ترى الباحثة أنها تتمثل في :

● اضطراب العلاقة بين الفرد والدولة .

● تعسف الدولة في استخدام القوة .

تمثل الدولة مصدراً يهدد أمن الإنسان بدلاً من أن تكون سناً له .

وثمة علاقة تفاعلية بين العوامل الثلاثة ، علاقة تأثير وتأثر متبادلين ، فاضطراب العلاقة بين الفرد والدولة ينتج عن تعسف الأخيرة في استخدام القوة أحياناً ، فضلاً عن افتقارها لوظيفة هامة جداً من وظائفها وهى توفير الحماية الاجتماعية للأفراد. ويجب الإشارة إلى أن تعسف الدولة ليس بالضرورة أن يكون بشكل مباشر مع الأفراد، فقد يتجسد تعسف الدولة في انعدام دورها في توفير الحماية والأمان للفتات الضعيفة والمعرضة للمخاطر، مما يدفعها نحو إشباع إحتياجاتها بطرق غير مشروعة ، وفي هذه الحالة تسهم الدولة في إنتاج وإعادة إنتاج البيئة المهيئة للسلوك الإجرامى. وترى الباحثة أن ارتفاع معدل الجريمة بعد أحداث 25 يناير يُعد نتاج لعاملين أساسيين هما :

● تقلص دور الدولة : وانعدام الأمن الشخصى للفتات الضعيفة.

● الفقر والبطالة وغياب العدالة : مثلت صناعة الجريمة.

تقلص دور الدولة : وانعدام الأمن الشخصى للفتات الضعيفة

أدت التغيرات السياسية المرتبطة بالعملة إلى تحجيم دور الدولة في كل دول العالم، ولكن المشكلات التي ترتبت على تحجيم هذا الدور تباينت من دولة لأخرى، وفقاً للعديد من المؤشرات منها

معدلات التنمية، والمساواة في توزيع الثروة والنتاج القومي، وتحقيق تكافؤ الفرص أمام أفراد المجتمع، وغيرها من المؤشرات التي تحقق الحد الأدنى من استقرار المجتمع.

وللمجتمع المصري خصوصية في هذا الشأن، فمنذ أن أعلنت الدولة عن توجهها الليبرالي وتبنيها سياسات الإصلاح الاقتصادي المفروضة من الخارج، لم تستطع السياسات على مر العقود الثلاثة الأخيرة أن تساهم في تكوين شخصية بناءة فاعلة، تتمتع بالتحصيل العلمي والصحة الجيدة، تلك المعايير التي يساعد توافرها على تحقيق الاستقرار. لقد شهد المجتمع المصري هشاشة البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وافتقار هذه البنى لسياسات تنمية تتمحور حول الإنسان، مما أدى إلى تقويض أمنه، وكانت مؤشرات ذلك انخفاض متوسط دخل الفرد، وعدم القدرة على تحقيق لإشباعات الأساسية، فضلاً عن عدم الإنصاف في كافة الخدمات المتعلقة بالتعليم، والصحة، والسكن، وتدني مستوى أداؤها.

لقد أشار تقرير التنمية البشرية لعام 2013 أن إنفاق الحكومات على الخدمات الأساسية لا يعد من باب الترفيه أو الكماليات، لأن هذه النفقات تعد على المدى البعيد استثمارات مجزية، وليس من الضروري أن تتولى الدولة بنفسها تأمين جميع الخدمات، فسواء تولى تقديم الخدمات القطاع العام أو الخاص، يبقى من اللازم أن تضمن الدولة حداً أدنى من الرعاية الصحية الأساسية، والتعليم والضمان الاجتماعي للمواطنين⁽⁴⁰⁾.

إن استمرار وجود هذه الأوضاع البنائية المأزومة، المرتبطة ببنى الدولة لنماذج تنمية تفتقد الأبعاد والجوانب المتكاملة، التي تضمن إلى جانب تحقيق أمن النظام تحقيق أمن الإنسان، هي التي تشكل عوامل دافعة لارتكاب بعض الأفراد السلوك الإجرامي، لاسيما وأن معدلات الاستهلاك وحجم التطلعات المادية تتزايد لدى الأفراد، بالتزامن مع ضعف وتناقص القدرة الشرائية لديهم .

● الفقر والبطالة وغياب العدالة الاجتماعية : مثلث صناعة الجريمة

1.الفقر :

يُعد الفقر في البلدان العربية ظاهرة أكثر بروزاً وجلاءً مما يفترض، لأن نصيب السكان في ظل خط الفقر الوطني أعلى من أدنى مستويات الفقر المترتبة على استخدام خط الفقر الدولي المعادل لدولتين في اليوم⁽⁴¹⁾. إن معاناة المصريين مع ظاهرة الفقر معاناة قديمة، واستمرار تواجد هذه الظاهرة

يعكس مواطن الضعف البنيوي في الاقتصاد اع7لمصرى . وقد وصل حجم الفقر بالمقاييس الدولية في مصر وفقاً لتقرير التنمية البشرية في عام 2009 إلى 41% (42).

وتشير تقارير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن معدلات الفقر في تزايد مستمر، فقد بلغت نسبة الفقر عام (2004-2005) 19,6 %، وبلغت 21,6% عام (2008-2009)، وسجلت 25,2% عام (2010-2011)، ووصلت إلى 26,3 عام (2012-2013)، وتصدر دائماً محافظات الوجه القبلى والأماكن النائية أعلى معدلات الفقر بنسبة تتجاوز 51% (43).

وبناء على المؤشرات السابقة، هناك ثمة علاقة طردية بين الفقر والجريمة، لاسيما في ظل انعدام الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين الأولى بالرعاية والاهتمام. والجدير بالذكر أن تزايد معدلات الفقر لا تضر بالفئات الفقيرة فقط، بل تضر بحالة الاستقرار السياسى و الاجتماعى، لأن الإقصاء والتهميش وتنامي الشعور بالحرمان وتردى الأحوال المعيشية يخلق حالة من التوتر تقود في كثير من الأحيان إلى ظهور أنماط متنوعة من العنف والسلوك الإجرامى.

وفي ضوء ما سبق ترى الباحثة أن ثمة ضرورة لاعتماد برنامج عمل اجتماعى للحد من الفقر واسع النطاق، تكون فيه سياسات معالجة أوجه عدم المساواة والإخفاق المؤسسى والحوافز الاجتماعية وحماية الأفراد من المخاطر، في موقع لا يقل أهمية عن النمو الاقتصادى (44).

وفي تصور الباحثة أن مواجهة ظاهرة الفقر في مجتمعنا المصرى تتطلب من صناع القرار تبنى نموذج تنموى محابى للفقراء pro-poor growth ينهض على إجراءات استباقية، تسهم في تحسين أوضاع الفئات الضعيفة والمعرضة للمخاطر، في الظروف الصعبة التى تشهد تقلبات اجتماعية واقتصادية عنيفة.

2. البطالة:

تعد البطالة من المصادر الرئيسية لانعدام الأمن الاقتصادى في معظم الدول العربية (45)، وقد شهد المجتمع المصرى ارتفاع في معدلات البطالة، التى ارتبطت بتباطؤ معدلات النمو الاقتصادى عقب ثورة الخامس والعشرين من يناير، والتى وصلت في نهاية عام 2013-2014 إلى 2,2%، فحين أن معدل النمو قبل أحداث يناير قد وصل إلى 7% (46).

وتعانى قطاعات عريضة من الشباب المصرى من مشكلة البطالة ، وتسجل الإناث معدل أعلى من الذكور حيث تصل نسبتهم إلى 24,2% في مقابل 9,8% نسبة الذكور، وقد أوضحت

بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب الحاصل على مؤهل جامعي، حيث تسجل البيانات 22% في مقابل 10% للحاصلين على مؤهل متوسط (47)، وقد أكد تقرير للبنك الدولي على حقيقة ارتفاع نسبة البطالة بين المتعلمين الحاصلين على مؤهل جامعي، وأشار التقرير إلى أن أعلى نسب بطالة في مصر تتركز في الفئة العمرية من 15 إلى 29 عام، وتصل نسبة المتعطلين عن العمل من ذوى المؤهلات العليا إلى 45%(48).

وثمة علاقة طردية بين الفقر والبطالة، لأن النسب الأعلى للمتعطلين عن العمل تتركز في أبناء الأسر الفقيرة والمهمشة، وهذا معناه أن التعليم بصفة عامة والتعليم العالى على وجه الخصوص في مجتمعنا المصرى لم يعد أحد أهم الوسائل لتعزيز الحراك الاجتماعى، وتقليل التفاوت في مستويات المعيشة، ومن ثم استمرار الفقر وإعادة إنتاجه، وهذا يفسر لنا لماذا تنحدر أعداد كبيرة من المجرمين من أسر فقيرة.

أن مؤشرات الواقع المصرى توضح أن موارد الدولة المحدودة تدعم أبناء الطبقات الغنية على حساب أبناء الطبقات الفقيرة. فقد أوضحت دراسة "Raugui Assad" أن من يستطيع الحصول على وظيفة، و على حيازة الثروة هم أبناء الأغنياء الذين ولدوا لأباء وأمهات حاصلين على مؤهل جامعي وقيمون في محافظة حضرية بنسبة تصل إلى 98,5%، بينما تصل الثروة إلى 5,5% فقط لأبناء الأسر التى تحصل على الحد الأدنى من الثروة وتعيش في صعيد مصر ويكون كل من الوالد والوالدة أميين(49).

إن مشكلة البطالة لايجب التهاون معها أو تجاهلها، أو التعامل معها على أنها مشكلة فردية، لأن أسبابها ترد إلى عوامل بنائية، ومن ثم يجب التعامل معها على أنها قضية أمن قومى، لأن تواجدها وارتفاع معدلاتها يؤكد على وجود خلل في منظومة التعليم الذى لا يؤهل الشباب لسوق العمل، والأخطر من ذلك أنها تمثل إهدار للموارد البشرية، وتسهل عمليات استقطاب الشباب، وانخراطهم في ممارسات إجرامية إما بشكل شخصى وفردى، وإما من خلال جماعات منظمة تستغل إحباطات هؤلاء الشباب، وتردى أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية .

3. غياب العدالة الاجتماعية:

يوضح تقرير الوضع الاجتماعي العالمي 2013 أن عدم العدالة لا تضر فقط بالفئات الفقيرة، ولكنها يمكن أن تؤثر على معدلات النمو، وحالة الاستقرار السياسي والاجتماعي، وعلى جودة الحياة بصفة عامة⁽⁵⁰⁾.

وقد تزايد معدل الإقصاء الاجتماعي في الدول العربية خلال العقدين الماضيين، وثمة دلائل توحى بأن اللامساواة في الثروة (ملكية الأرض، والأصول الاقتصادية) قد ازدادت سوءاً بنسبة تزيد عما أصاب الدخل من التردى⁽⁵¹⁾. وبالرغم من وضوح حالة عدم المساواة بين الأغنياء والفقراء في الدول العربية، إلا أن المؤشرات الصادرة عن ذلك لا تعكس حقيقة الواقع أو تقدم صورة صادقة، لأنه كما أشارت دراسة كلاً من "Alvaredo & Phketty" إلى أن البيانات المتاحة لقياس عدم المساواة غير كافية للوصول إلى تقديرات موثوق بها لنصيب الشريحة العليا من الدخل القومي، وكثيراً ما يتم اللجوء لمصادر أخرى من أهمها ضرائب الدخل، والبيانات المنشورة عن الثروة في المجالات الخاصة برصد حجم الثروات لأغنياء العالم⁽⁵²⁾.

ولا يتوقف التفاوت بين الأغنياء والفقراء على حجم الثروات فحسب وإنما ينسحب أيضاً على كافة فرص الحياة التي تنعكس بعد ذلك على متوسط دخل الفرد، وقد أشارت دراسة "Hussine" إلى أن الحد الأدنى للتفاوت في الدخل المكتسب من العمل يصل إلى 30%، وهذا معناه أن نسب التفاوت قد ترتفع عن ذلك بكثير⁽⁵³⁾، وأوضح تقرير صادر عن البنك الدولي إن عدم المساواة في حالة مصر منخفضة ليس بالمعيار الدولي فحسب، وإنما بمنطقة الشرق الأوسط⁽⁵⁴⁾.

وثمة تحديات اقتصادية عديدة شهدتها المجتمع المصري في أعقاب ثورة 25 يناير منها تحدى "العجز المالي"، ومن ثم ضعف قدرة الحكومات على الإنفاق على الخدمات الأساسية (الصحية، التعليمية . . . وغيرها) مما أدى إلى تنامي حالة عدم المساواة. وأحياناً يتردد على ألسنة البعض من المسؤولين أن لكل مرحلة ضحاياها، وفي هذا إشارة إلى ضرورة قبول الوضع الراهن والرضوخ لتناقضاته، وهذا غير مقبول، ويرد عليه بأن نموذج التنمية الذي لا يوفر آليات إنصاف ومناصرة للفئات المهمشة والضعيفة هو نموذج عاجز لأنه لا يشمل الجميع، ولا يوفر لهم الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية والتي تم الاتفاق دولياً عليها، بأنها تشمل كما ورد في تقرير التنمية البشرية لعام 2016، الحد الأدنى من

الرعاية الصحية، ومعاشات التقاعد، تبنى برامج تساهم في توليد الدخل للحد من الفقر، وحماية الفقراء من الصدمات والتقلبات الاقتصادية⁽⁵⁵⁾.

وإذا كانت الحكومات تتعلل بقلة الموارد وتتخذ منها ذريعة لتبرير غياب العدالة، فهذا أمر لا يستهان به، خاصة في ظل النمو السكاني الهيب، ولكن قلة الموارد ليست سبباً في حرمان فئات عريضة من كامل حقوقها الأساسية، لأن تعبئة الموارد الإضافية وإعادة هيكلة الحيز المالي، وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق وتحسين الكفاءة في تقديم الخدمات من خلال تحسين الجهاز المؤسسي كلها تتيح خيارات للمعالجة⁽⁵⁶⁾.

وينبغي التأكيد على أن العالم كله يهتم بضرورة تفعيل البعد الاجتماعي للتنمية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وقد شجع على ذلك الأزمات المتتالية للنظام الرأسمالي، والتي أحييت الاهتمام بالبعدين الاجتماعي والبيئي، خاصة وأنه قد تبين أن تحقيق العدالة الاجتماعية يعد دافعاً لاستدامة التنمية.

وتأسيساً على الفكرة السابقة انطلقت عدة مبادرات تطالب بضرورة إعطاء سياسات التكيف الهيكلي وجه إنساني، ومن ثم ظهر الاهتمام بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني Social and Solidarity Economy ويقصد به كما أشار كلاً من utting & Dijk المشروعات المستقلة عن الحكومات التي تعطي أولوية للأهداف المجتمعية، فضلاً عن أنها تسترشد بمبادئ التعاون والتضامن والأخلاق، ويتم العمل فيها وفقاً لإدارة ديمقراطية تسعى لتحسين جودة الحياة. وتعمل هذه المشروعات في كافة مجالات إنتاج السلع والخدمات، ويتسع نطاقها ليشمل التعاونيات، ومجموعات مساعدة الذات Self- help groups، واتحادات العاملين بالقطاع غير الرسمي⁽⁵⁷⁾.

والجدير بالذكر أن مثل هذه السياسات تساهم في تحقيق نمو متوازن إدماجي inclusive، يتيح الفرصة لكافة الفئات والشرائح الاجتماعية، وخاصة الأولى بالرعاية والاهتمام، في المشاركة في عملية التنمية، والاستفادة من نواتجها، ومن ثم تجنب حدوث حرمانات وتوترات، تقود في كثير من الأحيان إلى ظهور أنماط العنف المتنوعة بصفة عامة، وأنماط من الجريمة بصفة خاصة.

V. الإجراءات المنهجية:

1. أسلوب البحث:

اعتمدت الباحثة على الأسلوب الوصفي والمسح الاجتماعي بالعينة، لرصد أهم انعكاسات التحولات الاجتماعية التي شهدتها المجتمع المصري عقب ثورة 25 يناير على معدلات الجريمة، وأنماطها، وتأثيراتها المختلفة .

2. مجالات البحث:

2-1 المجال البشري:

أجريت الدراسة الراهنة على عينة متنوعة من الشرائح الاجتماعية (من حيث العمر، والنوع، ومستوى التعليم، والمهنة) من أفراد المجتمع المصري قوامها (150) مفردة. وجاءت خصائص العينة على النحو الآتي:

النوع:

المتغير	ك	%
ذكور	90	60%
إناث	60	40%
مج	150	100%

اهتمت الدراسة بأن تشتمل عينة البحث على الذكور والإناث، حيث بلغت نسبة الذكور 60%، في مقابل 40% من الإناث .

العمر:

المتغير	ك	%
29-23	66	44%
35-30	50	33%
50-36	34	23%
مج	150	100%

تشير بيانات الدراسة إلى أن الفئة العمرية من (23-29) بلغت 44%، من إجمالي عينة البحث، ويلى ذلك الفئة العمرية من (30-35) التى بلغت نسبتها 33%، وجاءت فى المرتبة الأخيرة الفئة العمرية من (36-50) بنسبة 23% .

المستوى التعليمى:

المتغير	ك	%
مؤهل جامعى	68	45.3 %
مؤهل متوسط	47	31.3 %
دبلوم فنى	35	23.3 %
مج	150	100 %

تشير بيانات الدراسة إلى أن 45,3% من إجمالى عينة البحث من الحاصلين على مؤهل جامعى، كما جاءت نسبة الحاصلين على مؤهل متوسط 31,3%، وبلغت نسبة الحاصلين على تعليم فنى 23,3% .

المهنة:

المتغير	ك	%
القطاع الحكومى	55	37 %
القطاع الخاص	50	33 %
أعمال حرة	45	30 %
مج	150	100 %

تبرز بيانات الدراسة أن 37% من إجمالى عينة البحث تعمل فى القطاع الحكومى، و33% يعملون فى القطاع الخاص، وبلغت نسبة المبحوثين فى الأعمال الحرة 30% .

2-2 المجال الجغرافى :

تُعد مدينة القاهرة المصدر الجغرافى لعينة الدراسة وتحديدًا مناطق شبرا والعباسية والمعادى.

3-2المجال الزمنى :

استغرق العمل الميدانى ثلاثة شهور ونصف الشهر من 7 أكتوبر حتى 22 ديسمبر 2016.

1. أداة جمع البيانات وأسلوب معالجتها :

اعتمدت الباحثة على المقابلة المفتوحة ، وقامت بتصميم الدليل الذى تضمن مجموعة من المحاور الأساسية التى ترتبط بشكل مباشر بأهداف البحث وتساؤلاته ، علاوة على الجزء الخاص بالبيانات الأساسية لأفراد عينة الدراسة. وتمثلت محاور الدليل فى الآتى :

المحور الأول: معدل الجريمة بعد ثورة 25 يناير وخصائص مرتكبى الجرائم.

المحور الثانى : أنماط الجرائم الأكثر شيوعاً بعد الثورة ضد الأفراد.

المحور الثالث: أسباب انتشار تلك الأنماط الإجرامية.

المحور الرابع: انعكاسات الجريمة على الأمن الاجتماعى .

المحور الخامس : مظاهر انعكاسات الجريمة على الأمن الاجتماعى .

المحور السادس: دور المؤسسة الأمنية فى الحد من انتشار الجريمة.

المحور السابع: كيفية الحد من انتشار الجريمة بصفة عامة.

وللتحقق من صدق الدليل قامت الباحثة بعرضه على مجموعة من المتخصصين فى مجال علم الاجتماع، وتم الاستفادة من كافة الملاحظات فى صياغة بنود الدليل. ومن أجل التحقق من ثبات الدليل تم عمل اختبار مبدئى Pre test على عينة قوامها 20 مفردة، وقد أفاد الاختبار المبدئى فى تعديل بعض الصياغات، وتوضيح بعض المحاور الفرعية. وتم إعادة التطبيق مرة أخرى بفارق زمنى عشرة أيام، وأسفرت التجربتان عن ثبات النتائج.

وقد استعانت الباحثة بمجموعة من طلاب الماجستير والدكتوراة للمساعدة فى إجراء التطبيق الميدانى بعد أن تم تدريبهم على كيفية تسجيل البيانات التى آدلت بها فئات البحث.

وتمت معالجة بيانات الدراسة الميدانية بطريقتين:

كمية: حيث قامت الباحثة بحساب التكرارات الواردة فى استجابات أفراد عينة الدراسة وعمل التقديرات الإحصائية لها.

كيفية: حيث تم تحليل مضمون استجابات أفراد عينة الدراسة حول المحاور التى أثبتت فى دليل المقابلة.

VI. عرض وتحليل نتائج الدراسة:

أولاً: معدلات الجريمة بعد ثورة 25 يناير وخصائص مرتكبيها :

1-1 معدلات الجريمة بعد الثورة :

أوضحت نتائج الدراسة لإجماع كل مفردات عينة البحث بنسبة 100% على أن ثمة ارتفاع ملحوظ في معدلات الجريمة بصفة عامة بعد ثورة 25 يناير 2011.

وأشار تقرير مصلحة الأمن العام لعام 2013 إلى أن المحافظات الأعلى في معدل الجرائم بالترتيب هي: القاهرة ، الجيزة ، القليوبية ، الغربية (58).

ومن نماذج استجابات أفراد عينة البحث الآتي:

- "طبعا ارتفعت بشكل رهيب، متنسيت حضرتك السجون اللي اتفتحت والمجرمين اللي هربوا منها".
- "أكيد ارتفعت عن الأول بكثير، أقصد يعنى عن قبل الثورة..، أنا فضلت أكثر من سنة بعد الثورة دى أخاف أخرج وأتأخر لليل لحسن اتثبت، لأن الموضوع ده حصل مع ناس كثير جدا عرفها".
- "زادت جدا..، انا جوزى اتثبت على ماكينة صراف آلى فى مدينة نصر، ولولا ستر رينا كان خسر حياته لأن كان معاهم سلاح، الحمد لله انها جت على حد الفلوس، وكان مبلغ كبير واللهى"
- "الواحد كان ييشوف الناس تتخاف بعصايا ولا سلاح أبيض، وده من وجهة نظرى قمة الإجرام..، لكن أنا شفت بعد الثورة الناس بطلع سلاح نارى، ومرة شفت مع واحد فى خناقة سلاح مبرى ، اصل أنا خدمت فى الجيش واعرف شكل السلاح المبرى".
- "أكثر حاجة كانت رعبانى ومازلت مرعوبة منها جرائم الاغتصاب مش على نفسى لكن على بناتى، لدرجة أن جه عليا وقت مكتتش عايزة أنزلهم المدرسة وفكرت أجيلهم المدرسن فى البيت وبعدين يرحو على الامتحان..، يعنى كأنهم منازل..، بس المصاريف كثيرة وصديقى كل ما تيجى فرصة للقعاد فى البيت مبترددش وبقعدهم".

● الجريمة زادت زيادة رهيبية، لأن البلد أصلاً كان فيها بلطجية كثير من أيام الرئيس مبارك، وكانو يطلعوا وقت اللزوم لما الكبار يحبو يطلعوهم، دول بقى جتلهم الفرصة ع الطبطاب، دى حتى اللجان اللى كانت معموله أثناء الثورة كان فيها بلطجية وحرامية وياما سرقوا ناس كثير."

ويدو من واقع هذه النتيجة أن ثمة إشارة إلى حدوث تغيير فى التركيبة النفسية للمصريين، فقد تولدت لدى البعض رغبة فى التمرد، وصاروا يعبرون بالعنف عن أنفسهم وآرائهم.

وقد استغل الأفراد من ذوى الميول الانحرافية حالة التوتر التى شهدتها المجتمع المصرى عقب ثورة 25 يناير على كافة الجوانب، ولا سيما الجانب الأمنى فى خرق القوانين، وإتيان السلوك الإجرامى. وكانت سلوكياتهم تشير إلى عمليات تفريغ شحنات الغضب المدخلة فى نفوسهم، سواء من ممارسات أجهزة الأمن التى اعتادت ملاحقة بعضهم والتككيل بهم، أو من طبيعة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التى يتعرضون لها فى تفاعلات الحياة اليومية.

وتشكل مجموعة العوامل الخارجية المحيطة بالفرد البواعث التى تحرك دوافع الجريمة لديهم، لأن الدوافع كما أشارت " فوزية عبد الستار" تشكل القوة الخفية التى تعمل داخل الإنسان بحيث تحرك سلوكه، وتدفعه للتصرف بوجهة معينة، وغالباً ما تتحكم مجموعة من العوامل بهذه القوة فتضاعفها أو تعززها، وتختلف من شخص إلى آخر، تبعاً لاختلاف السن والجنس والمستوى التعليمى، ومقدار التجربة والخبرة التى تميز الشخص عن غيره من الأفراد، فالدافع يكون كامناً غير مشعور به، حتى يجد الظروف التى تنشطه وتثيره، ويطلق على هذه الظروف مسمى الباعث وهو عبارة عن "موقف خارجى" مادى أو اجتماعى يستجيب له الدافع⁽⁵⁹⁾.

وقد شجعت مجموعة من العوامل المرتبطة بظروف واحداث الثورة على تنامى معدلات الجريمة وتضاعفها، لاسيما لدى الأفراد الذين لديهم دوافع لارتكاب الجريمة ، والخارجين عن القانون و جاءت التقارير الرسمية الصادرة عن مصلحة الأمن العام تشير لذلك (تقارير الأمن العام، 2012، 2013)، بالرغم من أن المثبت فى المحاضر الرسمية لايعبر عن الحجم الحقيقى للجرائم، وأن حجم الجرائم غير المنظورة قد يفوق المسجلة رسمياً، وخاصة الجرائم التى ارتكبت أثناء وبعد الثورة مباشرة. وقد أكدت "سميحة نصر" على ارتفاع معدلات الجريمة والعنف بعد ثورة 25 يناير بسبب الانفلات الأمنى وعدم

الردع⁽⁶⁰⁾، وكانت هذه هي الأسباب المباشرة التي ارتبطت بخصوصية المرحلة ، ولكن ثمة أسباب أخرى كانت وما زالت تلعب دوراً أساسياً في ارتكاب السلوك الإجرامي .

1-2 أكثر الفئات العمرية المتورطة في السلوك الإجرامي بعد الثورة :

أشارت نتائج الدراسة الميدانية أن الشباب من سن 18 إلى 34 عام يمثلون الفئة العمرية التي تميزت بأعلى توزيع تكرارى في ارتكاب السلوك الإجرامي بعد الثورة بنسبة 60%، ويليهما الفئة العمرية من 35 إلى 50 عام بنسبة 20% والفارق بين الفئة الأولى والثانية من حيث التكرارات كبير، وهذا يشير إلى تصدر الشباب المقدمة في مجال الجريمة. واحتلت فئة المراهقين والأطفال الأقل من 18 عام المركز الثالث بنسبة 12%، وأخيراً جاءت فئة كبار السن فوق 50 عام بنسبة 8%.

ومن نماذج استجابات أفراد عينة البحث الآتى :

- "معظم المتورطين شباب، وأحياناً الواحد يكون متعاطف معاهم وأحياناً لأ من بشاعة الجرائم اللي بنسمع عنها".
- "أنا اللي بشوفهم في التلفزيون شباب، وأكثر حاجة بتخنفنى لما بيكونوا لسة خاضعين لقانون الطفل وبيقوا عاملين جريمة بشعة، زى جريمة محاولة اغتصاب وقتل الطفلة زينة بتاعت بورسعيد اللي الولدين رموها من عاشر دور وماتت، ومات معاها فرحة ابوها وامها للأبد".
- "كلهم شباب صغير الناس بتخلف وترمى في الشارع، واحنا عندنا فقر وبطالة وعشوائيات وإعلام فاسد بيعرض كل شئ قبيح".
- "أنا بتابع صفحة الحوادث في الأهرام ونادر ما بلاقى حد كبير سرق وقتل معظمهم في العشرينات ، لكن طبعاً بلاقى كبار في السن من المسؤولين في قضايا الفساد الكبيرة".
- "معظمهم شباب لأن العيال في السن ده بيأثروا على بعض ويقلدوا بعض، وكمان بيقلدو اللي بيشفوه في المسلسلات والسينما".
- "أنا شايف البلد كلها شباب بس للأسف مع البطالة والمخدرات فرصتهم مع الجريمة كبيرة جداً، عشان كدة معظم الممسوكين شباب، وفي منهم شباب متعلم".

تُعد فئة الشباب من أكثر فئات المجتمع ارتكاباً لسلوكيات العنف بصفة عامة والجرائم بصفة خاصة، لما تتميز به هذه الفئة من قوة ورعونة، بحكم التركيب الجسماني والنفسي لها . وطبقاً للإحصاءات الواردة في تقرير مصلحة الأمن العام 2013 ، فالشباب في الأعمار من 18 – 30 عام قد ارتكبت 50% من جرائم القتل ، 57% من جرائم الضرب المفضي إلى موت ، و80% من جنايات الاغتصاب ، 80% من جنايات هتك العرض (61).

وتميزت نسبة كبيرة من الجناة الذين تم ضبطهم ومحاكمتهم بعد الثورة بأنهم بلا سوابق، وأكد على ذلك تقرير الأمن العام الصادر في عام 2013، حيث تمت الإشارة إلى أن 65% من الجرائم التي ارتكبت بعد الثورة كانت لجناة لأول مرة من الشباب، وليس لديهم سجل جنائي، ولا توجد عنهم معلومات جنائية (62).

و الجدير بالذكر في هذا السياق أن مرحلة ما بعد الثورة قد شهدت تنامي سلوكيات الفوضى واللامبالاة، واضطراب المعايير الاجتماعية والأخلاقية، وتشير مشاهدات الواقع إلى أن الثورة لم تسقط حاجز الخوف لدى الأفراد فحسب، بل اسقطت لديهم حاجز الاحترام أيضاً، وعمقت ونمت من ثقافة التطاول على الكبار والرموز، وقد شكلت هذه المرجعية مناخاً مشجّعاً للممارسات الإجرامية، من قبل بعض الشباب الذين فشل النظام السياسي في استيعابهم، وتوفير مظلة الحماية الاجتماعية لهم، لا سيما وأن أغلب المتورطين في أعمال إجرامية ينحدرون أو ينتمون لبيئات اجتماعية فقيرة وعشوائية، ومعظمهم يعانون من البطالة، وعدم القدرة على إشباع الاحتياجات الأساسية في مجتمع يعظم من الاستهلاك في كل شيء، ويربط بينه وبين التميز، ومن ثم باتت هذه الفئات تشكل قنابل موقوتة، جاهزة للانفجار في وجه المجتمع في أي لحظة، وهذا ما أدى إلى ارتفاع معدلات الجريمة وتنوع أنماطها بين الشباب على وجه التحديد.

1-3 ارتباط السلوك الإجرامي بالنوع بعد الثورة :

أشار 40% من أفراد عينة الدراسة إلى أن الذكور يشكلون النسبة الأكبر في ارتكاب السلوك الإجرامي بعد الثورة، بينما أشار 32 % إلى أن الإناث هن الأكثر عدداً في ارتكاب السلوك الإجرامي، سواء كانت ترتكب الجريمة بنفسها أو تقوم بدور مساعد للرجل في تنفيذ الجريمة، وبين الرأيين السابقين نجد رأى ثالث يمثلته 28 % بقية العينة يؤكدون أن الذكور والإناث متساوون في ارتكاب الجريمة.

ومن نماذج استجابات أفراد عينة البحث الآتى :

- "الرجالة أكثر من الستات لأن فرصة اختلاطهم بالعناصر المنحرفة كبيرة"
- "قبل الثورة وبعد الثورة الرجالة أكثر، مهما كان الستات بتخاف، فيهم مجرمين بردو بس مش زى الرجالة"
- "بعد الثورة ستات كتير اتزعموا تشكيات عصابية فى كل حاجة مخدرات، وسرقه، ونصب، وخطف"
- "بعد الثورة ستات كتير اتجروا على ارتكاب الجريمة بالذات لما كانت الشرطة مش موجودة، أنا كنت راكبة مع سواق تاكسى وحكالى أن واحد زميلهم سواق تاكسى إتسرق عربيته عن طريق واحدة ست، ركبت معاه وطلبت توصيلها لمكان معين، ولما وصلو شاف رجالة واقفة بسلاح وضربوه وخدو منه العربية" معدش فى أمان خلاص".
- "متهىلى دلوقتى مفيش فرق الكل اتورط فى الجريمة ستات ورجالة واطن بعد الثورة كان واضح انهم مشتركين فى جرائم كتير".
- "الى عنده استعداد للانحراف هينحرف لو جتله الفرصة سواء كان راجل أو ست كبير أو صغير ، والسجون مليانة من الستات والرجالة".

وترى الباحثة أنه بالفعل لم تعد ثمة فروق جوهرية بين الرجل والمرأة فى ارتكاب السلوك الإجرامى، وخاصة إذا ما ارتبط هذا السلوك العنيف بالإنسان المقهور (رجل أو امرأة) لأن السلوك الإيجابى والسلوك السلبى يتم اكتسابه بواسطة عوامل خارجية تتعلق بالبيئة الاجتماعية التى يعيش فيها الفرد، بالإضافة إلى درجة الاستعدادات الداخلية (الدوافع والروادع) والميل نحو الانحراف، ولذلك قد لا نجد فروق دالة بين الذكور والإناث فى هذا الشأن ، وإن وجدت فهو ليست بالفروق الكبيرة.

وقد أشارت بعض الدراسات ومنها دراسة "نجيب بوالماين" إلى أن ثمة زيادة فى نسبة الجرائم المرتكبة من قبل النساء، ويرد ذلك إلى دخول المرأة بقوة فى المجال الاقتصادى، ومشاركتها فى الحياة العامة، مما يعرضها لشتى المؤثرات التى تُحمل على الانحراف⁽⁶³⁾ بالإضافة إلى تحمل المرأة جزءاً من تكاليف الحياة، أو تحملها كاملة بشكل فردى، وهذا ما يعكسه ارتفاع نسبة المرأة المعيلة فى المجتمع المصرى على وجه الخصوص لنسبة قد تتجاوز الـ 38% .

ثانياً: أنماط الجرائم بعد الثورة :

أوضحت نتائج الدراسة الراهنة أن الأنماط الإجرامية الأكثر شيوعاً بعد ثورة 25 يناير تمثلت في الآتي: السرقة بالإكراه واحتلت أعلى توزيع تكرارى بين أفراد عينة الدراسة بنسبة 23%، والتحرش الجنسي بنسبة 21%، والاعتداء الجنسي على الأطفال وقتلهم بنسبة 18% والقتل بنسبة 16%، والخطف مقابل فدية بنسبة 15%، وأخيراً البلطجة بنسبة 7%.

ومن نماذج استجابات أفراد عينة البحث الآتى :

- "هو اللي حصل ده كان حد يصدقه، كل المحلات الكبيرة بتاعت الذهب اللي اتسرفت، والحوادث اللي حصلت في كارفور، والمحلات اللي في المولات الثانية، ده انا كنت كل ما افتح الجرنال الاقي حادث سطو مسلح، وسرقة بالإكراه، واسمع بقى من جيرانى ومن الشغل عن اللي بيتثبتوا في الشارع تحت تهديد السلاح".
- "أنا كنت مرة في شارع الأزهر مع جوزى الساعة 3 الظهر بنشتري قماش ستاير، كنا في شهر مارس 2011 وسمعنا واحنا في المحل أصوات عالية جداً وصراخ وضرب نار، المحل اللي كنا فيه كان دورين، واحنا كنا في الدور الثانى سامعين بس مش شايفين، وفجأة كل عمال المحل حتى اللي كان بيفرجنا ع القماش اختفوا ، واحنا فضلنا مكانا، وبعد أكثر من نص ساعة ظهر العمال واحد ورا التاني، وقالوا محل الذهب بتاع الأقباط اللي قدامنا اتسرق ، وانا سألتته هو البوليس جه أنا كنت سامعة ضرب نار قالى لأ، السلاح ده كان مع الحرامية ومحدث قدر يتعامل معاهم ولا حتى أصحاب المحل"
- "من أكثر الجرائم اللي هزتنى موظف الأمن الغلبان اللي دابجوه الحرامية عشان يسرقو بنك فرعى صغير كدة في واحد من الأقاليم، مش فاكراى محافظة بس شوفت التفاصيل في برنامج العاشرة مساء".
- "أنا مديرى في الشغل اتسرفت عربيته وكانت جديدة ، كان شاربيها قبل الثورة، وبعد كام يوم من سرقتها ناس كلموه وطلبوا فدية 30 الف جنيه عشان يستردها، وراح بلغ البوليس والظابط قاله وقتها أدفع لو عايزها وخلص نفسك، إذا كانت عربيتنا بتتسرق وبتتحرق، وراح فعلاً منطقة أسمها الكيلو 4,5 وشاف عربيات كتير جداً هناك كلها تقريباً جديدة ،

ولاقى كل الموجودين معاهم سلاح نارى ورشاشات ، واتفافض معاهم لحد 20 الف؁ وخذ العربية ولاقاها مسروقة من جوة؁ وباعها بعد كدة"

• "الجرائم الجنسية اللى حصلت دى مش بتاعتنا؁ إحنا ناس عندنا دين مسلمين ومسيحيين؁ وعندنا أخلاق؁ يعنى أيه يحصل تحرش جماعى؁ ويعنى إيه الناس متتحركش وتقف تتفرج؁ مش دى صفات المصريين"

• "جرائم الاغتصاب كترت أوى وأنا قريت فى الأهرام عن البنت طالبة الثانوية العامة اللى كانت راجعة من الدرس وراكبة ميكروباص وحاول الساقى يعتدى عليها بعد ماخذها منطقة مهجورة؁ وكان بيهددها بالسكين؁ بس البنت فى الطريق فتحت الباب ورمت نفسها؁ وحصلها كسور مضاعفة؁ ولولا عناية ربنا وشهامة بعض الناس اللى بقت نادرة كانت ماتت فى الطريق العام"

• "أنا شفت فى التلفزيون الست الكبيرة اللى عنها 62 سنة اللى كانت راجعة من حفلة تكريم للأمهات المثاليات؁ وحاول سواق التوكتوك يعتدى عليها؁ وكانت بتقوله يا بنى دا انت قد أحفادى"

• "أبن جارتى عنده 4 سنين فى مدرسة إنترناشيونال أعتدى عليه موظف الأمن؁ ومامته عرفت بالصدفة بعد ملاحظت تغيير على هيئة ابنها؁ ولما سألتها قالها فى البريك أنكل فلان أدانى شيكولاتة وقالى....؁ وبلغت الإدارة والمديرة هددتها بفصل أبنها وقالتلها الحاجات دى مبتحصلش عندى فى المدرسة؁ بس هى طلعت جدعة وبلغت البوليس؁ والطب الشرعى أثبت الواقعة"

• "أنا شفت فى برنامج صبايا الخير أكثر من حادثة اعتداء جنسى على أطفال؁ وبعضهم للأسف اتقتل كمان يمكن 5 أو 6 حالات وكان منهم حالة لولد عمره 8 سنين قتله جاره اللى عنده 25 سنة لما فشل فى الاعتداء عليه؁ ورماه فى منور بيت مهجور وسط الزبالة"

• "جرائم اغتصاب الأطفال كترت أوى وأحياناً الجانى بيكون من جوة الأسرة نفسها؁ زى الجد اللى اعتدى على حفيدته؁ وبعدين هو وأمها قتلوها؁ وعادة الجرائم دى بتكون مصحوبة بقتل؁ والغريب أن كتير منها بيحصل فى الريف والصعيد؁ فى حاجة اتغيرت فى الناس وانتو كمتخصصين لازم تشوفو حل للمواضيع دى"

ساهمت حالة الاضطراب الأمني التي شهدتها البلاد عقب الثورة في انتشار جرائم السرقة بالإكراه للأفراد، و المنازل، والمحال، والسيارات، فضلاً عن حالات السطو المسلح على شركات الصرافة، وسيارات نقل الأموال، وبعض البنوك في الأماكن النائية.

وقد جاءت تقارير الأمن العام تؤكد ذلك، لاسيما التقرير الصادر عام 2013، وقد أوضحنا ذلك في مواضيع سابقة من البحث، وكيفية تضاعف النسب المسجلة رسمياً^١. وحول جرائم السرقة تحديداً فقد أشار تقرير مصلحة الأمن العام الصادر عام 2016 إلى ارتفاع معدلات السرقة بالإكراه حيث بلغت الزيادة 350% بعد الثورة، وشملت سرقات منازل، وسرقة سيارات، وسيارات نقل الأموال⁽⁶⁴⁾.

ومما لاشك فيه إن استمرار هروب أعداد كبيرة من المساجين وقيامهم بتكوين تشكيلات عصابية جديدة محترفة قد ساهم في تفاقم معدلات السرقة بالإكراه، فضلاً عن تنامي أعداد المتعطلين عن العمل، والذين يسهل استغلال ظروفهم، والزج بهم في الممارسات الإجرامية.

وشهدت مرحلة ما بعد الثورة أيضاً تنامي معدلات جرائم التحرش الجنسي التي تعرضت لها النساء والفتيات، وكذلك الاعتداء الجنسي على الأطفال، واقتزان بعض الحالات بالقتل.

وتجدر الإشارة إلى أن الجسد عادة يكون موضوعاً للعنف إذا ما اضطرت أحوال المجتمع، وخاصة في الفترات الانتقالية، التي تعقب التحولات الكبرى في تاريخ الشعوب والمجتمعات، مثل الحروب والثورات. وعندما يتحول العنف لظاهرة اجتماعية نجده ينصب دائماً على الفئات والشرائح الاجتماعية الضعيفة والمهمشة، مثل الأطفال والنساء والفقراء (ذكور وإناث)، وعادة ما تكون المرأة موضوعاً للعنف، ومجالاً لتفريغ شهوة الانتهاك، بعد الشعور بالقهر والكبت للغرائز والرغبات لفترات طويلة.

وقد أدى تسليع المرأة وخاصة في وسائل الإعلام والسينما إلى خلق ثقافة متردية تهتم بالجنس، وتُعلى من شأن الممارسات المحرمة، وتعتبرها نوعاً من الحرية الشخصية. ونظراً لأن ثمة أفراد يعانون من الحرمان والكبت فقد صار لديهم هوس جنسي، واضطراب في الشخصية، دفع بعضهم إلى انتهاك حقوق الغير، من خلال التحرش الجنسي سواء اللفظي أو المادي.

ثالثاً: أسباب انتشار الجريمة بعد الثورة :

جاءت أسباب انتشار الأنماط المختلفة للجريمة بعد ثورة 25 يناير كما عبر أفراد عينة الدراسة على النحو الآتي: انتشار السلاح وسهولة الحصول عليه بنسبة 19%، يليه الانفلات الأمني بنسبة 18 %، والفقر 17%، والبطالة 14%، والانحلال الخلقي 13%، وغياب دور الأسرة في التوجيه 10%، وأخيراً انتشار أفلام العنف والبلطجة بنسبة 9%.

ومن نماذج استجابات أفراد عينة البحث الآتي :

- "طبعاً موضوع السلاح اللي انتشر وكان مع كل من هب ودب ده خطر كبير على المجتمع، ولعب دور كبير في زيادة معدلات الجريمة، أنا مش قادر أنسى منظر الناس وهى شائلة السلاح بعد اقتحام قسم شرطة كرداسة، حتى الأطفال كانت بتبص وبتضحك، وكأن السلاح ده سلاح لعبة"
- "شوفى حضرتك مصر اتغيرت بعد ما السجون اتفتحت عشان نبقا واضحين، وبقت مصر تانية خالص، في الناس وفي الأخلاق، والسلاح اللي انتشر ده بقى هو المصيبة الكبيرة، عشان الشارع اصلاً كان فيه عنف، ومع السلاح كمان خلاص، ارتكاب الجريمة بقى شئ متوقع جداً"
- "أكيد انتشار السلاح لعب دور كبير مع الجهل والفقر، لأن ممكن السلاح يكون موجود بس ما يستخدم بالطريقة دى"
- "الصعيد كان طول عمره فيه سلاح وعند العائلات الكبيرة بالذات، ومحدث يقول أن الحكومة مبتقاش عارفة، وكنا بنشوف تأثير السلاح ده لما بيكون في تار، وبرغم كدة كانت الجريمة بصفة عامة مش كدة، لكن بعد التعدي على أقسام البوليس وسرقة السلاح بقينا نسمع عن خناقات بين الناس بيستخدمو فيها رشاشات".
- انا شايف أن الانفلات الأمني كان له دور كبير في انتشار الجريمة بعد الثورة ، بس أنا ليا رأى بس ياريت حضرتك متشيلهوش زى ما بيعملو بتوع التلفزيون ويذيعوا اللي عاوزهينه ويخذفو اللي مش عاجبهم، انا شايف أن انتشار الجريمة بالشكل البشع ده كان رد فعل لممارسات الشرطة العنيفة مع بعض الناس، والتعامل معاهم بتعالى، والناس دى مصدقت جملتها الفرصة عشان تتقم سواء من الشرطة نفسها ، أو تمارس البلطجة ع الناس ."

- "الانفلات الأمني وغياب الشرطة مرة واحدة بالشكل ده شجع المجرمين والبلطجية على ممارسة نشاطهم الإجرامي بكثافة "
- "الناس بتقول الجوع كافر، واللى بيسبب الجوع نفسه كافر وهو الفقر، وطالما في فقر لازم هيكون في جريمة "
- "الفقر دافع قوى للجريمة قبل وبعد الثورة ، ولو فضل عدد الفقرا يزيد توقعي أن الجريمة هتزيد أكثر وأكثر، حتى لو الشرطة استعادت قوتها وبقت أكثر من الأول الف مرة " .
- "البطالة سبب إحباط الشباب ويأسهم، ومتصدقيش اللى يقولك في فرص عمل والشباب هو اللى بيدلع، لأ مفيش شغل وبعد الثورة الوضع بقى أسوء ، إذا كان الناس اللى كان عندهم شغل تم الاستغناء عنهم، وأى فرصة هتتوفر دلوقت لازم هتكون بالواسطة، أنا أخويا مهندس دفعة 2000 أشغل في مشاريع كتير، وبعد ما يخلص دوره في المشروع صاحب الشركة يقوله مع السلامة ويرجع يقعد في البيت تاني 3 أو 4 شهور لحد ما يلاقى فرصة تانية، عمره ما قعد في شغلانة 6 شهور على بعض ولا في تأمينات عليه ولا حاجة أثناء الفترة اللى بيأديها في المشروع، يعنى لو جراه حاجة ملوش دية، وده حصل مع ناس زمائله، دلوقت هو شغال فين ؟ فرد أمن على بوابة مصنع رخام، وصاحب المصنع عارف أنه مهندس، وبيقوله أنا مكسوف منك بس عشان تدخل على مكنة جوة لازم أقطع عيش واحد تاني، وانا سرحت ناس كتير منهم غصب عني، وهو راضى بالوظيفة دى ويباخذ 1300 جنيه في الشهر، ومتحوز وعنده ولد وبنت في المدرسة ويبدور كل يوم في الجرنال على وظيفة بمؤهله عشان معندناش واسطة، ووظايف الجرايد دى لايعلم بيها إلا الله يقولو أبعث ال CV وهنتصل ومحدث بيتصل، ده غير السن اللى بيكبر والفرص اللى بتقل، لأن اللى بيشغل حد بيكون عايز حديث التخرج، وده مش حال أخويا بس أنا أعرف شباب كتير أوى كدة ، طب أخويا راضى واحنا بنساعده ، بس غيره مش هيرضى ولما تجيله فرصة للانحراف هينحرف ، البطالة سبب أساسى للجريمة في بلدنا " .
- "أنا شايف الناس أخلاقها باظت، وبدل الشهامة والنخوة والجدعنة اللى كانت بتميزنا بقي في سلبية وجبن ولا مبالاة، معلى الناس اللى بتتكلم عن الفقر ! ما طول عمره الفقر موجود، أهالينا وجدودنا مكنوش يعنى عايشين في نعيم طول الوقت، بس كانت

الأخلاق بتحميمهم، وعشان كدة أنا بقول لما الأخلاق راحت زادت الجريمة، ولسة هتزيد لو مرجعناش لأصولنا وأخلاقنا".

● "أيه اللي موجود دلوقتي في السينما روايات ؟ قصص هادفة ؟ طبعاً لا !، اللي موجود أفلام عرى ورقص وبلطجة، ولازم البطل يكون بيشر بمخدرات وشايل سنجة ويبضرب بالعشرات يمين وشمال، ويخالف القانون ومبیتعقبش، يبقى فين القدوة هنا، وتطلع الناس اللي معندهاش ضمير تقولك الناس عاوزه كدة، الناس عايزة تضحك، لأ اللي بيحصل ده غلط ولازم الفن يكون له دور في الرقي بالذوق وتعديل السلوك كمان".

● "إحنا كنا 11 أخ وأخت وابونا موظف بسيط ومرتبته ضعيف، أمي ربتنا وكانت بتسد غيابيه في حمايتنا ورعايتنا، والحمد لله كلنا اتعلمنا وكان نفسي اقدملها في مسابقة الأم المثالية، بس كان في شرط مش موجود عندها وهو القراءة والكتابة لأنها كانت أمية، بس شافت شغلها معنا، البيت اللي فيه الأب والأم مش بيراعو أولادهم بيبقو معرضين للانحراف والجريمة كمان".

● "البلطجية بقوا كثير أوى وفي بعض المناطق بيغرضوا إتاوات على الناس حتى في عز النهار، وأحياناً بيبقو معروفين للظباط بس سايينهم مش عارف ليه! أهو الناس من غلبها بيقولو بيقسمو مع بعض، عشان كدة طايحين خلق الله اللي ماهومش ضرر".

أوضحت نتائج الدراسة إن انتشار السلاح وسهولة الحصول عليه عقب ثورة 25 يناير قد ساهم في تنامي معدلات السلوك الإجرامي. وتتفق هذه النتائج مع ما أورده تقرير الأمن العام الصادر عام 2014 حيث ورد فيه الإعلان عما تم ضبطه من أسلحة على النحو الآتي (65):

● عام 2011:

● تم ضبط 61 ألف قطعة سلاح، و 11 ألف ورشة لتصنيع الأسلحة، و 12 ألف من المتاجرين بتلك الأسلحة، وتم ضبط 17 ألف و 575 قطعة سلاح من بينها 15667 بندقية آلية، 49 رشاشاً، 150 مدفعاً، و 150 بندقية مشحونة، و 1327 مسدساً.

● عام 2012:

● تم ضبط 11 ألف و 500 قطعة سلاح من بينها 4 آلاف و 558 بندقية آلية و 1007 رشاش، و 1037 مدفعاً، و 5 آلاف و 573 بندقية مشحونة، و 4150 مسدساً.

• عام 2013 :

- في عام 2013 كانت نسبة عمليات الضبط هي الأكثر التي بلغت 26,362، حيث تم ضبط 4152 بندقية آلية، و 12 ألف رشاش، و 3555 مدفعاً، و 1836 بندقية مشخنة، و 2992 بندقية غير مشخنة، و 3690 مسدساً.

• عام 2014 :

- في الشهور الأولى من عام 2014 تم ضبط 6500 قطعة سلاح من بينها 1123 بندقية آلية، 74 مدفعاً، و 31 رشاشاً، و 680 بندقية، و 701 بندقية غير مشخنة، إضافة إلى ضبط 3726 مسدساً.

و المدير بالذكر إن حالة الانفلات الأمني التي سادت المجتمع المصري عقب ثورة الخامس والعشرين من يناير قد أدت إلى ضعف هيبة القانون، وكسر هيبة الدولة، وتفشى ثقافة الغاب والفوضى، بعد أن صار الخروج على القانون نخباً اجتماعياً منظماً، مما أدى إلى ارتفاع معدلات السلوك الإجرامي.

و كما هو موضح في استجابات المبحوثين احتل الفقر المرتبة الثالثة من حيث التوزيع التكراري بين أفراد عينة الدراسة، في الأسباب المؤدية لتنامي الجريمة بعد الثورة. وفي هذا السياق نشير إلى أن السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الدولة المصرية في فترة تاريخية معينة قد خلقت حالة من الاحتقان لدى العديد من فئات وشرائح المجتمع المقهورة، التي لم تعد تشعر بالانتماء تجاه مجتمع ضن عليها بأقل الإشباعات الضرورية للحياة، وكانت هذه الشرائح جاهزة للتعبير عن حالة الغضب المدخرة لديها إذا ما أتت الفرصة المناسبة، وكانت حالة الانفلات الأمني المناخ الخصب، والفرصة المناسبة للتعبير عن العنف والغضب المدخر في صورة أنماط إجرامية، بعضها كان موجود من قبل، وبعضها استحدث مع التغيرات الاجتماعية السريعة والمتلاحقة في هذه الفترة .

ويشكل معظم الفقراء قوة مسكونة بالغضب نتيجة الكبت والحرمان من عدم القدرة على تحقيق الإشباعات الأساسية، وبالرغم من أن عناصر هذه القوة تشهد صراعاً داخلياً من حين لآخر، للحصول على فرصة للرزق في مكان أو فرصة لتحسين الدخل وغير ذلك، لكنها قد تتحد في لحظة واحدة عندما تواجه عدوان خارجي على مصالحها، كأن تتخذ هذه القوه موقفاً معادياً من السلطات المحلية أو الجهات الأمنية، وقد لا تتردد في احتراق القوانين إذا وجدت غياب تام للدولة، وإذ فشل

الأمن في إحكام قبضته على الأحداث ، بل إن الأمر قد يتطور إلى الاعتداء على رموز السلطة، وهذا ما يدعونا إلى القول دائماً بأن السلوك الإجرامى لا يُعد فعل وليد اللحظة، بل ثمة ظروف معينة في مجتمع معين في فترة تاريخية معينة تسهم في إنتاج هذا السلوك.

و بينت نتائج الدراسة دور البطالة كسبب لا يمكن تجاهله في الحديث عن تنامي ظاهرة الجريمة بعد الثورة، ولاشك أن البطالة كعامل من عوامل الجريمة موجود من قبل الثورة، إلا أن عدد المتعطلين قد زاد بمعدلات كبيرة نتيجة الأوضاع الاقتصادية التي شهدتها المجتمع. وأشار تقرير مصلحة الأمن العام الصادر عام 2013 إلى أن البطالة لها نصيب وافر في جرائم العنف، فقد ارتكب المتعطلون عن العمل 18% من إجمالي جرائم الجنايات بصفة عامة، و30% من جنابات السرقة بالإكراه⁽⁶⁶⁾.

ومن أسباب الجريمة التي اشارت إليها نتائج الدراسة الانحلال الخلقي، وغياب دور الأسرة في التوجيه؛ وثمة ملحوظة مهمة تجدر الإشارة إليها وفقاً لمعطيات واقع المجتمع المصرى، عقب ثورة الخامس والعشرين من يناير، وهى التغير السريع في نسق القيم والمعايير الاجتماعية، فقد حدث تغير بشكل سريع جداً، على غير المتعارف عليه سوسيولوجياً¹. حيث أن التغير في الجوانب المادية للثقافة عادة يكون أسرع وأوضح، ومن ثم يمكن رصد انعكاساته، أما التغير في الجوانب غير المادية للثقافة والتي تشمل القيم والمعايير عادة ما يكون أبطأ وأصعب، ولكن ما حدث على أرض الواقع يجعلنا نعيد النظر في المفاهيم المرتبطة بالتغير الاجتماعى وفقاً لخصوصية المكان والزمان؛ فقد أحدثت ثورة الخامس والعشرين من يناير تغير سريع جداً في القيم والمعايير، حيث تلاشت الأنماط الإيجابية البناءة، وطفئت على السطح كافة الأنماط السلبية الهدامة، التي انعكست بشكل سلبي على سلوكيات الأفراد، ومن ثم على تفاعلات الحياة اليومية، التي صارت أكثر عنفاً، وميلاً نحو الانحراف المادى والمعنوى.

ولا يخفى علينا ما حدث لمعظم الأسر المصرية بعد الثورة حيث شهدت انقسامات داخلية بسبب المواقف السياسية المختلفة ، ووصل الأمر في بعض الأحيان إلى القطيعة بين الأصدقاء والأهل والأقارب من الدرجة الأولى. وقد أشار تقرير الأمن العام 2013 إلى أنه برغم القصور الأمنى الذى شهده المجتمع المصرى فى أعقاب الثورة ، إلا أن ثمة جرائم بات يشهدها المجتمع المصرى لاعلاقة لها بالقصور الأمنى، لأنها جرائم أسرية، وأشار التقرير تحديداً إلى جرائم الخطف حيث أوضحت البيانات أن 40% من حوادث الخطف من الأصول والفروع أى في محيط الأسرة⁽⁶⁷⁾.

والجدير بالذكر أن الأسرة لم تعد الإطار المرجعي الأساسي للأبناء ، بعد أن غزت الفضائيات وشبكة الإنترنت حياة الأسرة، وشكلت مصدراً أساسياً للمعلومات، ولبنية الوعي بصفة عامة ، وتناسست هذه الوسائل الحديثة في التنشئة المتطلبات الأخلاقية ، ودور العقيدة السليمة في تشكيل الوعي والمفاهيم لدى الجمهور المخاطب. وقد أدى تحلل دور الأسرة كأحد العوامل الاجتماعية بالإضافة إلى العوامل الأخرى السابق ذكرها إلى تنامي السلوك الانحرافي بصفة عامة والسلوك الإجرامي بصفة خاصة.

رابعاً: انعكاسات الجريمة على الأمن الاجتماعي:

أشار 70% من أفراد عينة الدراسة إلى أن ارتفاع معدلات الجريمة يؤثر سلباً بدرجة كبيرة على الأمن الاجتماعي ، وأكد 24% من أفراد العينة على أن ارتفاع معدلات الجريمة يؤثر سلباً على حد ما على الأمن الاجتماعي ، بينما نفى 6% بقية العينة أن تكون للجريمة انعكاسات على الأمن الاجتماعي .

ومن نماذج استجابات أفراد عينة البحث الآتي :

- "طبعاً كان ليها تأثير كبير ، مش هتكلم عن الخوف اللي ساد كل البيوت المصرية بالذات لما سمعنا عن خروج المساجين والبلطجية والكلام ده، لأن ده كان حالنا كلنا، وربنا يعلم إحنا عشنا أيام شكلها عامل إزاي في وقت مكنش في دولة ، لكن انا عايز أشير للناس اللي جنب ده فقدوا وظائفهم، انا أعرف ناس انفصل الزوجين بسبب الظروف دى، الحياة صعبة وغالية ومفيش مصاريف وفجأة الراجل قعد في البيت، تخيلي بقى حضرتك! خناق وتوتر وصراخ قدام العيال وفي واحدة من قرابي خدت العيال وراحت عند أهلها صحيح بتصرف عليهم من مرتبها بس عشان تقلل الضغوط والمصاريف على جوزها "
- "الناس اللي زينا اللي ماهومش في العنف والبلطجة وماشيين جنب الحيط زى ما بيقولو الظروف اللي بعد الثورة دى قلقتنا ، يعنى لا بنعرف نشيل سلاح عشان نحمل بيه نفسنا، ولو وقعنا مفيش قانون يحميننا، انا واحد من الناس مكتش بنزل حد من ولادى يجيب حاجة ولاكيس عيش حتى، أهون عليا حاجة تحصلي أنا ومتحصلش لعيالى "

● "أنا عندي بنتين وباباهم متوفى ، أنا في الأيام العادية دائماً خائفة على نفسي وعلى بناتي ، وبخاف يجزالي حاجة ميلقوش اللي يقف جنبهم، الناس بتسأل على بعضها دلوقتي بالعافية ، طبعا أنا لا وقفت في اللجان اللي كانوا بيعملوها دي أيام الثورة قبل التنحي وكان الشباب والرجالة بيقوموا بالمهمة دي، صحيح أنا كنت مكسوفة أني معنديش حد يقف معاهم ويشاركهم ، وكنت بالليل ألم كل كراسي السفرة واحطتها ورا باب الشقة، وفضلت خائفة وقلقانة مدة طويلة ولما كنت بتابع اللي بيحصل في الشارع أيام المجلس العسكري ، وأحداث ماسبيرو ، والله كنت بقعد اعيط على الحال اللي وصلنا له".

● "انا واحد من ناس كتير ظروفهم المادية اتأثرت بالثورة والفترة اللي بعدها ، أنا عندي محل خردوات ولعب أطفال، كنت قافله أغلب الوقت مفيش حد بيشتري وطبعا كنت خايف من السرقة".

● "أنا شغال في محل أنتيكات في خان الخليلي كنت ممكن اقعد بالأسبوع ما بنزلش، ولو نزلت بلاقي صاحب المحل بيفتح ساعتين وبعدين يقفل ، كان بيخاف حد من البلطجية يهجم علينا، لأ إحنا تعبنا أوى الصراحة، وبجد أنا كنت مرتاح قبل الثورة أهو الرئيس اتشال قال عشان حياتنا تبقى أفضل ، وأيه اللي اتغير في البلد يعني ! أهى زى ما هيا ، فساد ورشوة ومحسوبية ، وناس مطحونة هتفضل كدة ليوم الدين ينصفها رينا بقى "

● " الجرايم زودت حلة التوتر اللي كانت عندنا والواحد أصلاً مكنش ناقص، انا لما سبت شغلي قولت لمراتي تاخذ الولاد وترجع البلد عند أهلها مؤقتاً لحد مارينا يخلصها من عنده ، وقلت يمكن تكون هناك في أمان ، أصل أنا كنت ساكن في شقة قانون جديد ب 1800 جنيه وما بقتش قادر أدفع ، وباخذ من الفلوس اللي شايلها وادفع الإيجار ، وصاحب العمارة مش عايز يصبر وبيقولى مانا باكل من الإيجار ده أنا وعيالي ، وسبت الشقة وعشت مع شوية شباب في شقة مشتركة في وسط البلد".

يشير مفهوم الأمن الاجتماعي إلى حالة الاستقرار التي يشهدها مجتمع معين في فترة تاريخية معينة، وتحقيق كافة الإشباعات المادية والنفسية لكل أفراد المجتمع والقدرة على حمايتهم ودفع العدوان عنهم.

وقد أثرت التغيرات التي أعقبت ثورة الخامس والعشرين من يناير بشكل واضح على حالة الاستقرار والأمن الاجتماعي، حيث انتشر السلاح كما أشرنا سلفاً، في أيدي البلطجية والمسجلين خطر، والهاربين من السجون، التي تم اقتحامها أثناء الثورة، مما أدى إلى بث حالة من الذعر بين أفراد المجتمع؛ كما انعكست هذه التغيرات على سير العمل والإنتاج، الذي كان يتوقف من فترة لأخرى، ولاسيما في قطاعات العمل الخاص، وتم الاستغناء عن أعداد كبيرة ممن كانوا يعملون في هذه القطاعات.

والجدير بالذكر إن ثمة علاقة تفاعلية بين غياب الأمن الاجتماعي والعنف فكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر، وقد انعكست حالة غياب الأمن وعدم الاستقرار على مجمل تفاعلات الحياة اليومية، التي شهدت انقسامات عدة، ليست على مستوى قطاعات المجتمع الكبيرة فحسب، بل امتدت إلى العلاقات الأسرية، وبين الأفراد والجماعات في محيط العمل والجوار، وصار المناخ الاجتماعي العام مشحون بالغضب والتوتر وسرعة الانفعال، والميل نحو السلوك العنيف بصفة عامة والسلوك الإجرامي بصفة خاصة.

خامساً: مظاهر انعكاسات الجريمة على الأمن الاجتماعي:

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن ضعف هبة القانون تأتي في الترتيب الأول بنسبة 29% كأهم مظهر من مظاهر انعكاسات الجريمة على الأمن الاجتماعي، وتلي ذلك تنامي شعور الأفراد بعدم الأمان بنسبة 26%، وتدهور قطاع السياحة بنسبة 23%، وضعف معدلات الاستثمار وهروب المستثمرين بنسبة 22%.

ومن نماذج استجابات أفراد عينة البحث الآتي:

- "في ناس كثير مبتعلمش للقانون اعتبار من قبل الثورة، وان جيتي للصراحة هو في بلدنا مبيطبخش إلا على الغلابة والناس اللي زينا، وحت الثورة ضيعت القانون خالص"
- "إحنا لما كنا بنشوف السلاح في أيدين الناس فُلا كنا بنقول هو فين القانون، صحيح البلد والداخلية كانت في حال غير الحال، بس يجد التجاوزات والتجرو على القانون كان وضع صعب جداً، انا أعرف ناس كانت طول عمرها مسالمة وملهاش في الغلط، بس الظلم

وضياع حقوقهم خلاهم متوحشين، ويقو يعملو الغلط لأنهم شافو أن القانون محماومش "

● "كون الواحد يحس بالخوف وعدم الأمان في بلده انا بعتبر ده كابوس وأكبر خطر ممكن يواجهه الإنسان في بلده ، الواحد يجيله الشعور ده في الغربة ماشي ، لكن في بلده !، والأصعب من ده أن الواحد يعرف أن مفيش دولة تحميه ، الضباط قلعت الميرى عشان محدش يتعدى عليها لأن ده حصل فُلا، أنا شوفت في البساتين سواقين الميكروباص اتلمو على ظابط وكانوا هيموتوه ، ويسرقوا سلاحه ."

● "الحقيقة الخوف والقلق كان ومازال موجود بالرغم من أن الثورة عدى عليها كام سنة ، ومبقاش فيه مظاهرات لا فتوية ولاغيره ، اللي كنا بنسمع أن المجرمين والمسجلين بيندسوا فيها ، لكن فُلا الجريمة بتزيد حوالينا ، والنصب والغش ."

● "الضربة اللي جت للسياحة دى كانت ضربة في مقتل، أنا كنت بعدى على سلسلة الفنادق اللي ع الكورنيش دى شبرد وغيره ولاقيه مقفول نهائي ومضلم أو نسبة الإشغال ضعيفة جداً كنت بحزن ، ده وانا راجل مدرس ، أمال الناس اللي شغالة في القطاع المهم ده عملو أيه ، واعرف ناس يجد بيوتها اتخربت في الوضع ده ."

● "أنا واخواتي فضلنا مقاومين للنهاية إحنا كان عندنا بازار في شرم الشيخ، وكان لينا زباين مصريين وأجانب، وكان شغال كويس فضل الشغل يقل لما قفلناه وسبينا شرم ونزلنا القاهرة، وكل واحد مننا اشتغل في حاجة.. انا روحت محل سمك.. واخواتي الاتنين اشتغلوا في محل إكسسوار الموبايلات. ، طبعا الحال اختلف خالص بس الحمد لله أحسن من القاعدة في البيت "

● "الاستثمار اضر جامد، مهو بالعقل كدة مين ده الى يجازف ويخط فلوسة في بلد مفهوش آمن..، ده أيام مبارك كان رجال الأعمال بيدلخوا وواحدين كل التسهيلات ومش بيقوموا بدورهم في التعينات والتأمينات وخلافه ، يبقى لازم يهربو لما البلد يحصل فيها اللي حصل ده ."

● "على فكرة في ناس بتبقى شغالة في استثمارات بسيطة ومشاريعهم محتاجة دعم عشان تكمل وتكبر وتفتح فرص عمل للشباب، دول اتعرضوا لخسائر جامدة ، وفي منهم مهدد

بالسجن عشان كان عليهم ديون للبنوك ولما قامت الثورة والأزمات اللي نتجت عنها شغلهم وقف ومقدروش يسددو فى المواعيد المحددة للدفع".

يؤدى ضعف هيبه القانون بصفة عامة فى أى مجتمع من المجتمعات إلى خرقه والوثوب فوقه، ويرتبط بذلك تفكك الدولة والنيل من سيادتها. وهذا ما حدث فى المجتمع المصرى فى الفترة التى أعقبت الثورة، وقد ساهم فى ذلك عدم وجود عدالة ناجزة، وتباطؤ الفصل فى القضايا المنظورة أمام المحاكم المختلفة، مما دفع بالبعض ممن لديهم ميول إنحرافية إلى اللجوء لشريعة الغاب والتأثر للنفس بشكل شخصى مباشر، وصار البقاء للأقوى، وساهم توفر السلاح، وسهولة الحصول عليه، بعد سرقة محتويات أقسام البوليس، ونهب ما بها من أسلحة وذخيرة، فضلاً عن الأسلحة التى تم تهريبها إلى داخل البلاد عبر الحدود المصرية، فى تيسير ارتكاب الجرائم وتجاهل القانون.

وثمة علاقة طردية بين ضعف هيبه القانون وبين تنامى شعور الأفراد بعدم الأمان، لاسيما لدى الأفراد الذين يشعرون بقيمة القانون، وأهميته كوسيلة لضبط وتنظيم الحياة الاجتماعية، والحفاظ على الحقوق والممتلكات، ولا توجد خيارات لديهم للحصول على حقوقهم المسلوبة سوى باللجوء للقانون، ولنا أن تخيل فى ظل ضعف هيبه القانون كيف يصبح حال هؤلاء الأفراد، ولذا جاءت نتائج الدراسة تشير إلى تنامى شعور العديد من الأفراد بعدم الأمان. وقد تأثر قطاع السياحة بشكل كبير بالتغيرات البنائية التى أعقبت الثورة، وتم الاستغناء عن العديد من العمالة التى أضيفت إلى جيوش المتعطلين عن العمل، وتأثر نمط الحياة الداخلية (من حيث الطعام والملبس والسكن وأيضاً مدارس الأبناء) للعديد من الأسر التى فقدت عائلها مصدر رزقه الأساسى، وصارت العديد من الأسر مسكونة بالتوتر، نتيجة التغير المفاجئ فى مستوى المعيشة. ومن الملاحظ أن قطاع الاستثمار بصفة عامة قد تأثر بشكل واضح بنوعية التغيرات التى طرأت على المجتمع وأفرزت العديد من أعمال العنف والسلوك الإجرامى، ومن ثم لم يعد السياق العام مشجعاً للمستثمرين، ولذلك فقد قام البعض بتصفية أعماله، وتسريح ما لديه من عمال وموظفين، وأحجم البعض الآخر عن إقامة مشروعات جديدة، فى ظل أجواء اجتماعية وسياسية مشحونة بالعنف والانقسام.

سادساً: دور المؤسسة الأمنية في الحد من انتشار الجريمة :

أكد 90% من أفراد عينة الدراسة على أن مواجهة الجريمة لا يجب أن تقتصر على المؤسسة الأمنية وحدها ويجب أن تتضافر جهود كل المؤسسات بجانب المؤسسة الأمنية في الحد من انتشار الجريمة، بينما رأى 10% من أفراد العينة أن المواجهات الأمنية تكفي للحد من انتشار الجريمة.

ومن نماذج استجابات أفراد عينة البحث الآتى:

- "لما يكون في فقر وبطالة ومفيش عدالة اجتماعية يبقى الداخلية مش هتعرف تعمل حاجة لوحدها ، ولازم المجتمع كله مع بعضه يساعد "
- "في مشاكل كبيرة في البلد هي السبب في ارتفاع الجريمة وانا شايفة أن الحكومة لازم يكون لها دور في التخفيف عن الناس، وهي المسؤولة عن حل مشاكلهم ، يعنى ارتفاع الأسعار اللي كل بيت دلوقت بيعانى منه الحكومة مبتكونش عندها علم بيه ، ولا بتتفاجئ زينا، وفين الرقابة، طيب أحنا بنستحمل وبنيجي على نفسنا عشان نوfer لعيالنا لقمتمهم، لكن في ناس مش هتصبر وهترتكب جرائم، أنا عايزة أوضح لحضرتك إن الشرطة لوحدها مش هتقدر تحد من الجريمة ".
- "لو كل واحد في مكانه أدى دوره بما يرضى الله معدلات الجريمة هتقل ، لما المدرس يكون قدوة لتلاميذه وما يسرقهمش بطريق غير مباشر من خلال الدروس، لأن اللي بيقوله في الدرس الخاص يقدر يقوله في الفصل هتقل الجريمة، ولما الدكتور ما يببالغش في ثمن الكشف هيساهم برده في الحد من الجريمة ونقيس بقى على كدة كل حاجة ".
- "التفاوت الطبقي الكبير أوى اللي في مصر دلوقت هو سبب من أسباب الجريمة وسبب مهم، بس مش مسؤولية الداخلية، ده نتيجة القرارات الغلط اللي الحكومات عمالة تاخذها ليل نهار ومش بتراعى فيها الفقرا ومحدودى الدخل ".
- "إذا كنا بنقول أن سبب الجريمة أنتشار المجرمين والمسجلين خطر، خلاص يبقى الشرطة لازم تشوف شغلها وتحمينا منهم ".
- "توفير الأمن ومواجهة الجريمة مسؤولية الشرطة، والمجرم لو عمل حساب لحد هيكون للى ممكن يسجنه فلازم المواجهة تكون من الشرطة " .

وبعد استعراض بعض النماذج من استجابات أفراد عينة البحث يمكننا القول بأنه قد صار لأفراد المجتمع بصفة عامة وعينة الدراسة بصفة خاصة وعى بأن الظواهر الاجتماعية السلبية ومنها الجريمة يصعب التعامل معها بشكل أمّني، للحد منها أو القضاء عليها، ويجب وضعها في السياق الاجتماعي للتعرف على أبعادها، ومن ثم وضع الحلول الناجزة التي تسهم في الحد منها.

سابعاً: آليات مواجهة الجريمة :

جاء تفعيل القانون وسرعة تطبيقه في الترتيب الأول لدى عينة الدراسة الميدانية، فيما يتعلق بأهم آليات مواجهة الجريمة بصفة عامة بنسبة 21%. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن ثمة تباطؤ في الفصل في القضايا والمنازعات، ولم ينفي الإحصاء السنوي لوزارة العدل هذه الحقيقة، وقد أشرنا لذلك في مواطن سابقة من البحث، وقد يدفع التباطؤ ببعض نحو اللجوء للعنف لحل المشاكل التي تتطلب تدخل قانوني.

- "وذكر المبحوث (ع) في هذا الشأن الآتي: شئ طبيعي لو أنا صاحب حق والقانون موقفش جنبي وجابلي حتى أنا ممكن أخذه بأيدي ويحصل ما يحصل، يعني الأب اللي بيتهم الاعتداء على أبنه ولا بنته وممكن العيل يفقد حياته في حادثة زى دى، وبعدين القاضى يديلهو حكم 7 سنين ، يبقى منصفهوش، وأحسن له ياخذ حقه بأيده" .

أشارت النتائج إلى أن تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع جاء في الترتيب الثاني بنسبة 19% كآلية للحد من الجريمة ؛ ولا شك أن الانقسامات الاجتماعية التي بات المجتمع المصرى يشهدها، والتي أحدثت خللاً واضحاً في فرص الحياة ، بالإضافة الى عدم قدرة العديد من الشرائح الاجتماعية على إشباع احتياجاتها الأساسية، قد رسخت لديهم شعوراً بالقهر والغضب، سرعان ما تحول إلى سلوك إجرامى في المواقف الحياتية المختلفة.

- "أشارت المبحوثة (ن) في هذا السياق إلى الآتي: لازم يكون في عدل بين الناس في كل حاجة ، التعليم، والصحة، والسكن، وطالما الواحد مننا يعمل اللي عليه ويبدف فواتير مية وكهريا وغاز ويبدف ضرائب على كل حاجة يبقى لازم المسؤولين هما كمان يؤدو الواجبات اللي عليهم، انا واحدة من الناس بتعتقد من كمية الإعلانات اللي عايزة تبرعات لمستشفيات وقرى ومدارس، وانا بسأل فين الدولة ؟ في ناس عايشة في شدة

رفاهية وناس عايشة في شدة فقر لازم دول يتبص عليهم ونحتم بيهم عشان مينفجروش في المجتمع".

و أوضحت نتائج الدراسة أن تطوير أداء المؤسسة الأمنية لمواكبة الجريمة يعد من أبرز آليات الحد من انتشار الجريمة وجاء في الترتيب الثالث بنسبة 15%. والجدير بالذكر أن تنوع أنماط الجريمة الآن يتطلب قدراً من الإتقان والمهنية، لدى عناصر المؤسسة الأمنية في تتبع الجريمة وكشفها. وقد يتصور البعض أن التحدى الأمنى يرتبط بالغياب الفيزيقي للمؤسسة الأمنية، ومؤسسات الضبط الرسمية وهذا على عكس الحقيقة، لأن التحدى الأمنى الحقيقى يرتبط بعدم قدرة هذه المؤسسات الأمنية على متابعة المستجدات والمتغيرات السريعة والمتلاحقة في عالم الجريمة، واستمرار العمل بأسلوب تقليدى. فثمة جرائم تستخدم في تنفيذها أحدث التقنيات، وتخطط لها عقول واعية مدربة، على درجة عالية من المهارة والذكاء، ونحن نعيش اليوم مرحلة "عولمة الجريمة" و "عولمة التنفيذ".

"أشار المبحوث (ب) في هذا الجانب إلى الآتى: أنا الحقيقة ملاحظ أن أجهزة الأمن بتتعامل مع الجرائم بشكل قلم، ومش عارف ليه بتشتغل بسياسة رد الفعل، يعنى دائماً بلا حظ في جرائم الإرهاب بعد وقوع الحدث بلاقى كلام على لسان مسؤولين بياكد سرعة ملاحقة الجناة وضبطهم، وأنهم معروفين ليهم ومتتبعين خط سيرهم ونشاطاتهم، طيب طالما كان عندهم معلومات ليه ماحدوش خطوات احتياطية! واتحركو بعد وقوع الجريمة، وناس كتير بتقول أن اللى بيتقبض عليهم بسرعة دول مش هما الجناة الحقيقيين، بس المسؤولين بيعملوا كدة عشان يهدو الرأى العام".

كما أشارت نتائج الدراسة إلى ضرورة استعادة دور الأسرة في توجيه الأبناء بنسبة 14% للحد من انتشار الجريمة، وهذا يشير بل ويؤكد على أن دور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية يعد ركيزة أساسية، بغض النظر عن المعوقات التى تجدها في تنفيذ هذا الدور وإتمامه على الوجه الأكمل والمطلوب، ولا سيما المعوقات الخاصة بوسائل الاتصال الحديثة، التى باتت تمارس تأثيرات واضحة في تشكيل بنية الوعى المعرفى، ونمط السلوك الخارجى للأفراد في أعمار متباعدة، وبدون تمييز لنوعية الجمهور المدعى مخاطب.

"أشار المبحوث (ز) في هذا الإطار إلى الآتى: الأسرة المصرية في مأزق دلوقت، الكل (الزوج، الزوجة) بيخرج للشغل لتحسين مستوى المعيشة، كان زمان الأب بيتشتغل في شغلتين، عشان

يحقق قدر من الرفاهية للأسرة، دلوقت هو يشغل شغلين وعاز يشغل الثلاثة عشان يكفى الحاجات الأساسية ، وياريت قادر يكفى من غلاء الأسعار ، وأكد الانشغال ده له تمن بيدفع من عدم متابعة الأبناء، اللي بقوا ليل نهار على مواقع التواصل الاجتماعي، وأيديهم اللي ما بتسبش الموبايلات حتى وهما بياكلو ده لو قعدو مع أهاليهم على الغدا ولا العشا أصلاً، ده غير أصحابهم اللي الأسرة متعرفش عنهم حاجة، وده بيبكون سبب فى انحرافات كثير، ومخدرات وشذوذ ومشاكل أخلاقية ودينية، لازم الناس تفوق لولادها بدل ما تفوق على كارثة عاملنها " .

ومن آليات مواجهة الجريمة التى أشارت إليها نتائج الدراسة الميدانية الراهنة ضرورة توفير برامج لتنمية مهارات الشباب وتوجه طاقاتهم بشكل إيجابى بنسبة 12%، والعمل على تجديد الخطاب الديني بما يتناسب وروح العصر بنسبة 10%، وأخيراً تطوير المناهج الدراسية بما يتناسب ودعم ثقافة التسامح وقبول الآخر بنسبة 9%.

- "وذكرالمبحوث (ع) فى هذا الجانب إلى الآتى: أنا صعبان عليا الشباب حاسس أن ظروفهم أقوى منهم لا التعليم سلحهم صح، ولا فى فرص عمل مش هقول ترضى طموحاتهم لأ، هقول تشبع إحتياجاتهم عشان ميقوش عالة على أهاليهم خاصة أن فى أهالى همى اللي محتاجة حد يساعدها، مفيش مشكلة لو الدولة تعيد تأهيلهم تانى وتوفر لهم فرص عمل "
- "وأشار المبحوث (ص) إلى الآتى: إحنا محتاجين تجديد للخطاب الديني يتكلم عن قضايا الشباب، ويتولى الكلام فى الموضوع ده ناس متخصصة ، مش المهازل اللي شوفناها فى وسائل الإعلام دى، ونفسى نبطل نعرض تفاصيل الجرائم ونقلل شوية من البرامج اللي قائمة على الجرائم، عشان الشباب الصغير اللي بيقلد من غير وعى " .
- "وذكرت المبحوثة (ق) الآتى: انا بعتبر نفسى من الجيل اللي لحق التعليم الكويس، شفت مدرسين قدوة، واتعلمت من الكراسة اللي كنت باستلمها مع الكتب اللي كان مطبوع على ظهرها أخلاقيات العمل و النجاح والتسامح بين الناس وبعضها ومن حصص التربية الوطنية، اتنى ترجع مدارسنا زى الأول وتبنى شخصية الطفل مع الأسرة، وده هيساهم فى مواجهة الجريمة " .

تعقيب عام على نتائج الدراسة :

شهد المجتمع المصرى تغيرات جذرية فى أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير، وصار المجتمع ينجح بصراعات من القمة إلى القاع، وكلما صعدنا السلم الاجتماعى كان الصراع فكرىً وإيديولوجياً، والعكس فكلما هبطنا السلم الاجتماعى أصبح الصراع مادياً، والعنف فيزيقياً وجسدياً (68).

وقد أكدت الدراسة الراهنة أن التغيرات التى لحقت بالسياق الاجتماعى فى الفترة التى أعقبت ثورة الخامس والعشرين من يناير، قد انعكست على الشخصية المصرية بشكل سلبي، وأسهمت فى تنامي معدلات العنف بصفة عامة والجريمة بصفة خاصة، ومن أبرز هذه التغيرات الآتى:

1. شهد المجتمع المصرى بعد الثورة مجموعة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية، شكلت مناخاً خصباً لتنامي معدلات الجريمة، منها تحدى العجز المالى، وارتفاع معدل التضخم، وزيادة تهميش دور الدولة فى توفير الحماية الاجتماعية للسواد الأعظم من أفراد المجتمع، مما أسهم فى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، ولاسيما بين فئة الشباب، الذين تأثرت أعداد كبيرة منهم بتلك الظروف، وأسهمت فى دفع بعضهم نحو ارتكاب السلوك الإجرامى.
2. أدى البطء فى تنفيذ الأحكام (غياب العدالة الناجزة) إلى تركز بعض الأفراد حول ذواتهم، وتنامي الشعور لديهم بأن حقوقهم لن يحصلوا عليها إلا بأيديهم، لأن القانون لن يستطيع توفير الحماية لهم، ورد حقوقهم المسلوبة، ودرء الظلم عنهم، ومن ثم بات المجال ممهداً لارتفاع معدلات الجريمة وتنوع أنماطها.
3. ثمة حالة من الإحباط أصابت العديد من أفراد المجتمع المصرى عقب ثورة الخامس والعشرين من يناير، لأن حجم التوقعات كان أكبر بكثير من القدرات، وما يمكن إنجازه فعلياً على أرض الواقع، لقد تصور السواد الأعظم من أفراد المجتمع أن أحوالهم الاقتصادية سوف تتطور للأفضل بعد استرداد الأموال المنهوبة بالخارج، وبالغوا فى التطلعات، حتى أن البعض قدر أن نصيب الفرد فى هذه الثروة المنهوبة قد يصل إلى نصف مليون جنيه، وخابت كل هذه الآمال، وظل المشهد القائم يؤكد على ضبابية الواقع الاقتصادى، ووجود مشاكل لها جذور تمتد عبر عشرات السنين فى الصحة والتعليم والمرافق، والبطالة والفقر وغيرها. وأن

الحل لن يكون سحراً بين يوم وليلة، فأتجه البعض للحصول على الأموال بأى وسيلة، وكانت الطرق غير المشروعة هي الأسر، وخاصة في ظل الانفلات الأمنى وضعف هبة الدولة.

4. ثمة تغير حدث في التركيبة النفسية للمصريين، ومن ثم تغيرت الكثير من الصفات الذاتية والموضوعية للشخصية القومية، وانعكس ذلك على سلوك الأفراد، وصاروا يعبرون بالعنف عن أنفسهم وآرائهم ونمت لديهم رغبة في التمرد.

5. شهدت مرحلة ما بعد الثورة تغير واضح وسريع في أنساق القيم الاجتماعية، وهذا على غير المتعارف عليه، حيث أن التغير في الجوانب المادية للثقافة هو الذى يكون أسرع وأوضح، أما الجوانب غير المادية فيحدث فيها التغير ببطء. وقد أثر تغير أنساق القيم واختلالها عقب الثورة على شبكة العلاقات الاجتماعية، وعلى طبيعة الأدوار الاجتماعية الثابتة، ولا سيما في محيط الأسرة، التى شهدت أشكالا متنوعة من الانقسامات الفكرية والسياسية والدينية.

6. ساهمت التطورات التكنولوجية الخاصة بالميديا ووسائل الاتصال الاجتماعية الحديثة في زيادة حجم ونوعية التغيرات القيمية بصورة سلبية، وانعكس ذلك على ارتفاع معدلات الجريمة، لأن الشارع المصرى فى السابق لم يكن منضبطاً بقوة القانون فحسب، بل كان منضبطاً بثوابت الدين والقيم والأخلاق.

7. ثمة تأثير واضح بالثقافة الوافدة، لاسيما الداعية للفردية والأنانية، فى مقابل غياب الإبداع والفن الراقى، وتنامى الفراغ الفكرى، فضلاً عن سطحية الإعلام، وغياب دور القوة الناعمة، التى كانت يوماً ما صمام أمان للمجتمع، فإذا بما تتحول إلى معول هدم، بعد تراجع الحوار البناء، وسيطرة الشطط فى الفكر، والحمود فى المعتقدات، وعدم قبول واحترام الآخر، ومن ثم تم خلق مناخ محتقن، وبيئة خصبة لتنامى معدلات العنف والجريمة.

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن الجريمة كظاهرة اجتماعية لا يمكن القضاء عليها أو الحد من انتشارها بتكثيف الجهود الأمنية فحسب، بل بتضافر جهود كافة مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية، ومحاولة القضاء على المشكلات التى تُعد سبباً أساسياً فى إنتاج السلوك الإجرامى.

أهم الاستخلاصات:

أوضحت نتائج الدراسة الأتي:

1- ثمة ارتفاع ملحوظ في معدلات الجريمة في الفترة التي أعقبت ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011.

2- أكدت الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة على أن الشباب في الفترة العمرية من 18 إلى 34 عامًا هم أكثر الفئات المتورطة في الجرائم المرتكبة وهذا ما دعمته التقارير الرسمية .

1- لم يعد ارتكاب الجريمة حكرًا على الذكور فحسب، بل تورطت الإناث في العديد من الجرائم، إما بشكل فردي أو بمشاركة آخرين.

2- تُعد السرقة بالإكراه والجرائم الجنسية (الخاصة بالكبار والأطفال)، والقتل، والخطف مقابل فدية، من أهم الأنماط الإجرامية التي اتسع نطاقها بعد الثورة.

5- يُعد انتشار السلاح وسهولة الحصول عليه، والانفلات الأمني، والفقر، والبطالة، والانحلال الخلقي، من أهم دوافع ارتكاب الجريمة.

1- يتأثر الأمن الاجتماعي بشكل سلبي بارتفاع معدلات الجريمة وتنوع أنماطها، ومن مظاهر هذا التأثير ضعف هبة القانون، وتنامي شعور الأفراد بعدم الأمان، وضعف معدلات الاستثمار بصفة عامة، و في قطاع السياحة بصفة خاصة .

❖ التوصيات :

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن الإشارة إلى أهم التوصيات على النحو الآتي:

1. يجب أن تساهم كافة المؤسسات الاجتماعية في الحد من انتشار الجريمة، ولا تقتصر مواجهتها على المؤسسة الأمنية وحدها، لأن الجريمة تُعد ظاهرة اجتماعية في المقام الأول.
2. العمل على تفعيل القانون وسرعة تطبيقه .
3. ضرورة مراعاة البعد الاجتماعي للتنمية، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف فئات المجتمع .
4. تطوير أداء المؤسسة الأمنية بما يتناسب مع التغيرات السريعة والمتلاحقة في عالم الجريمة .
5. استعادة دور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية، والمحافظة على طبيعة الأدوار الاجتماعية الثابتة بها ، لاسيما بين الوالدين والأبناء.
6. تجديد الخطاب الديني بما يتوافق وقضايا العصور ومشكلاته المتطورة، وخاصة القضايا والمشكلات المتعلقة بالشباب.

❖ هوامش البحث :

- (1) مصر تدخل جرائم اللامعقول، البوابة نيوز، على الرابط الآتي :
www.albawabhnews.com/list/2/news
- (2) Ruth & Willson , contemporary Sociological Theory,N.j , ifts , 1992 ,pp , 23,29.
- (3) صالح الصنيع، التدين علاج الجريمة، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1994، ص، 130 .
- (4) تقرير مصلحة الأمن العام (2016) نُقلاً عن البوابة نيوز 2017/5/8 على الرابط الآتي :
- www.albawabhnews.com/list/2/news
- (5) مصر تدخل جرائم اللامعقول، مرجع سابق
- (6) مؤشر الجريمة العالمي لعام 2017 على الرابط الآتي: dzairthoura, info/2017/09/05
- (7) اللواء أحمد حلمي، تقرير مصلحة الأمن العام ، الأهرام اليومي ، 4/6/ 2013 ، السنة 137 ، العدد 46201 ، 2013
- (8) مؤشر الجريمة العالمي لعام 2016 ، 2016/12/5 على الرابط الآتي :
- www.arabic.rt.com/society
- (9) تقرير مصلحة الأمن العام (2013) ، نُقلاً عن الوطن ، الاثنين 21/1/ 2013 ، على الرابط الآتي : www.elwatannews.com.com
- (10) الكتاب الإحصائي السنوى لوزارة العدل (2013) المصدر وزارة العدل
- (11) عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة الوطنية، القاهرة، ط (12) 1998 ص175
- (12) إبراهيم العسل، الأسس النظرية والأساليب التطبيقية في علم الاجتماع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1997، ص 75 .
- (13) مصطفى الخشاب، دراسة المجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977، ص 188.

- (14) إبراهيم مذكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975، ص 165
- (15) أحمد النكلاوى، التغير والبناء الاجتماعى، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1968، ص 8، 13
- (16) يزيد عباس، مشكلات الشباب فى ضوء التغيرات الاجتماعية الراهنة فى الجزائر، دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة جيجل، القطب الجامعى، تاسوست "جيجل" رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بن خيضر، بسكرة، 2016، ص 7 .
- (17) عصام توفيق وآخرون، مدخل إلى دراسة المجتمع العربى، دار الفكر، عمان، 2008، ص 73
- (18) دلال استيتية، التغير الاجتماعى والثقافى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص 19 .
- (19) محمد عاطف غيث، التغير الاجتماعى والتخطيط، دار المعارف، القاهرة، ط(2) 1966، ص ص 11، 25
- (20) السيد عبد العاطى، المجتمع والثقافة والشخصية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، بدون سنة 15 نشر، ص 12.
- (21) معن خليل عمرو، التغير الاجتماعى، دار الشروق، عمان، الأردن، 2004، ص 72.
- (22) أمينة على كاظم، التغير الاجتماعى والثقافى فى المجتمع القطرى، دار هجر للطباعة و النشر، القاهرة، 1993، ص 86.
- (23) رمسيس بهنام، النظرية العامة للقانون الجنائى، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1968، ص 162 .
- (24) محمد الفاضل شرح قانون العقوبات، مطبعة جامعة دمشق، سوريا ط (4)، 1965، ص 199 .

- (25) ربيعة يوسف بوقراط، أثر الدعوة العمومية على التأديب الوظيفي، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 2006، ص 8.
- (26) سمير نعيم أحمد، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي، مكتبة جامعة عين شمس القاهرة، 2013، ص 28
- (27) محمود التوني، علم الإجرام الحديث، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، سنة النشر غير مدونة، ص ص 8،9
- (28) مصطفى العوجي، دروس في علم الاجتماع الجنائي، الجزء الأول، مؤسسة نوفل للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1987، ص ص 203،202
- (29) السيد علي شتا، علم الاجتماع الجنائي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987، ص ص 19،20
- (30) سمير نعيم أحمد، مرجع سابق، ص 123.
- (31) فاروق عبد السلام، الإعدادات للجريمة من منظور نفسي واجتماعي، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرباط، 1998، ص ص 97، 99
- (32) أحمد خليفة، مقدمة في السلوك الإجرامي، دار المعارف، القاهرة، 1990، ص ص 77، 75.
- (33) بدر الدين علي، النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص 27.
- (34) ماجد زيود، الشباب والقيم في عالم متغير، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 75.
- (35) حسن سمير، الثورة المعلوماتية، عواقيها وآفاقها، مجلة الجامعة، دمشق، المجلد (18)، العدد (1)، 2002، ص 234.

(36) سلام حلاب، بعض ملامح التغير الثقافي في الوطن العربي، مجلة الحداثة، بيروت، العدد 3، 4، 1994، ص 188 .

(37) علي مانع، جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، دراسة في علم الإجرام المقارن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 188.

(38) جلال أمين، ماذا حدث للمصريين، البوابة نيوز، الأثنين ، 2017/5/8، على الرابط الآتي:

www.albawabhnews.com/list/2/news

(39) محمد ناصر القحطاني، جرائم القتل، عواملها وآثارها الاجتماعية، دراسة ميدانية على مدينة أمها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، المملكة العربية السعودية، 2010، ص 13 .

(40) تقرير التنمية البشرية لعام 2013، " نهضة الجنوب - تقدم في عالم متنوع " برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 81، على الرابط الآتي : www.hdr.undp.org

(41) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 "تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية " برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمكتب الإقليمي العربي، ص 12، على الرابط الآتي :

www.arab-hdr.org & www.undp.org/rbas

(42) المصدر نفسه

(43) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مؤشرات الفقر طبقاً لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، 2012، 2013، أكتوبر 2013.

(44) تقرير التنمية البشرية لعام 2013، مرجع سابق ص 88 .

(45) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، مرجع سابق، ص 11 .

(46) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال الربع الأخير والعام المالي 2013-2014، أكتوبر 2014 .

- (47) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوى 2014 .
- (48) Gatti, R, Free to Prosper Jobs in the Middle East and North Africa , Overview, Washington, D.C, the World Bank, 2013, p, 3
- (49) Rogui,Assad , Equality For all ? Egypt's Free public Higher Education Policy Breads Inequality of Opportunity , Policy Prospective, No ,2, December , 2010, P,7.
- (50) United Nation , Inequality Matters ,Report on World , Social Situation 2013 , Department of Economic and Social Affairs, ESA /345, New York, 2013, P,22.
- (51) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 ، مرجع سابق ، ص 12
- (52) Alvaredo,F & Piketty , Measuring Top Incomes and Inequality in the Middle East : Data Limitations and illustration with the Cace of Egypt , April 2014 , P, 23.
- (53) Hussine,N , inquality of Opportunity in Egypt ,ERF 16th Annual Conference : Shocks, vulnerability and Therapy , November,7,9 , 2009, Cairo, P, 24.
- (54) Vetme,P and Others, inside inequality in the Arab Republic of Egypt, Facts and Perceptions Across People, Time and Space, Washington DC : The World,2014.
- (55) تقرير التنمية البشرية عام 2016 "تنمية للجميع" برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص18،
على الرابط الآتى : www.hdr.undp.org
- (56) تقرير التنمية البشرية لعام 2014 "المعنى فى التقدم، بناء المنعة لدراء المخاطر " برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 85، على الرابط الآتى : www.hdr.undp.org

- (57) Utting,P & Dijk,N, Social and Solidarity Economy , is There a New Economy in Making ? UNRISD,Occasional Paper10, Potential and Limits of SSE, August, 2014.
- (58) اللواء أحمد حلمي، تقرير مصلحة الأمن العام، مرجع سابق .
- (59) فوزية عبد الستار، مبادئ الإجرام والعقاب، دار النهضة العربية، بيروت، 1995، ص 120 .
- (60) سميحة نصر، تحقيق غادة عبد الله، مع ارتفاع معدلات الجريمة والبلطجة، 25% من المجرمين بلا سوابق ، الأهرام اليومي، 4/6/2013
- (61) تقرير مصلحة الأمن العام، نُقلا عن عزت الشيشيني، الأهرام 4/6/2013 .
- (62) اللواء أحمد حلمي، تقرير مصلحة الأمن العام، مرجع سابق.
- (63) نجيب بوالماين، الجريمة والمسألة السوسولوجية، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008، ص 35 .
- (64) تقرير مصلحة الأمن العام 2016، مرجع سابق.
- (65) محمد عبد المجيد، تقرير الأمن العام عن السلاح في مصر، صدى البلد، السبت 12/4/2014، على الرابط الآتي: www.elbalad.news/3203241
- (66) تقرير مصلحة الأمن العام 2013، مرجع سابق.
- (67) اللواء أحمد حلمي، تقرير مصلحة الأمن العام، مرجع سابق .
- (68) أحمد زايد، الشارع لمن؟ التوترات الاجتماعية العنيفة في مراحل ما بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، تصدر عن مؤسسة الأهرام العدد (186) – أكتوبر 2011.
- تمت زيارة الموقع الإلكتروني عبر محرك البحث "جوجل" الاحد 16/10/2016، الساعة 7 م.